الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد حمه لخضر – الوادي–
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم:العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

الشعبة: علوم اقتصادية

تخصص: اقتصاد عمومي وتسيير المؤسسات

دور الزكاة في تحقيق التنمية المحلية
– دراسة حالة – صندوق الزكاة بولاية الوادي
للفترة 2005 – 2015

إعداد الطالبات:

- سعيدة نمسي
- مروة مجحودة
- نزيهة بوعود

إشراف الدكتور:

أحمد تي

لجنة مناقشة

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
– د. عدنان محريق	أستاذ محاضر قسم ب	جامعة حمه لخضر الوادي	رئيسا
– د. أحمد تي	أستاذ محاضر قسم أ	جامعة حمه لخضر الوادي	مشرفا و مقررا
– د. فوزي محريق	أستاذ محاضر قسم أ	جامعة حمه لخضر الوادي	مناقشا

الموسم الجامعي:2017/2016

الملخص

يهتم هذا الموضوع بدراسة دور الزكاة في تحقيق التنمية المحلية والتي تعتبر من إحدى الركائز الأساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية،وتوضح الدراسة الدور الذي تلعبه الزكاة الذي تلعبه الزكاة في التأثير على المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والتي أضحت من عناصر التمويل المهمة، في ظل توالي الكثير من الأزمات الاقتصادية وبالتالي أصبح لزاما على الدولة أن تتولى أمر تحصيلها وصرفها.

ويعتبر صندوق الزكاة لولاية الوادي الإطار المؤسسي الذي اعتمدنا عليه في الجانب التطبيقي لهذه الدراسة والذي من شأنه أن يكون أداة للتخفيف من البطالة والفقر عبر دعم المشروعات الصغيرة التي تخلق مناصب شغل في قطاعات اقتصادية متعددة .

الكلمات المفتاحية: الزكاة، التنمية المحلية، صندوق الزكاة المحلي.

Summary

This study deals with the role of zakat in achieving local development Which is one of the basic pillars for achieving economic development . The study shows the role of ZaKat in influencing the economic and social variables that have become Important elements of funding. Due to the crises and unemployment became necessary for the state to take charge of it is collection and disbursement

the Zakat fund of the state of EL OUED is considered the institutional framework that we adopted in the practical aspect of this study. Which is a tool that can alleviate unemployment and poverty by supporting small projects that close jobs in multiple economic sectors.

Key words: Zakat, Local, Development, Local Fund.

فهرس المحتويات

البيان	الصفحة
كلمة شكر	
الإهداء	
الملخص	
فهرس المحتويات	III – I
فهرس الجداول	IV
فهرس الآيات القرآنية والأحاديث	V
فهرس الرموز	VI
مقدمة	أ – هـ
الفصل الأول: مفاهيم حول الزكاة والتنمية المحلية	31 – 8
تمهيد الفصل	8
المبحث الأول: مفاهيم حول الزكاة	9
المطلب الأول: تعريف الزكاة وحكمها وشروطها	9
الفرع الأول: تعريف الزكاة	9
الفرع الثاني: حكم الزكاة ودليل وجوبها	11
الفرع الثالث: شروط وجوبها	12
المطلب الثاني: خصائص وأهداف الزكاة	13
الفرع الأول: خصائص الزكاة	13
الفرع الثاني: أهداف الزكاة	14
المطلب الثالث: الأموال التي تجب فيها الزكاة	16
الفرع الأول: الأموال التي تجب فيها الزكاة	16
الفرع الثاني: مصارف الزكاة	17
المبحث الثاني: مفاهيم حول التنمية المحلية	19
المطلب الأول: تعريف التنمية المحلية ومجالاتها	19
الفرع الأول: تعريف التنمية المحلية	19
الفرع الثاني: مجالات التنمية المحلية	21
المطلب الثاني: أهداف ومقومات التنمية المحلية	22

الفرع الأول: أهداف التنمية المحلية	22
الفرع الثاني: مقومات التنمية المحلية	22
المطلب الثالث: أجهزة التنمية المحلية ومراحلها	23
الفرع الأول: أجهزة التنمية المحلية	23
الفرع الثاني: مراحل التنمية المحلية	24
المبحث الثالث: الأدوار الاقتصادية للزكاة	25
المطلب الأول: أثر الزكاة في الاستهلاك والادخار	25
الفرع الأول: أثر الزكاة على الاستهلاك	25
الفرع الثاني: أثر الزكاة على الادخار	25
المطلب الثاني: أثر الزكاة على الاستثمار وإعادة توزيع الدخل والثروة	27
الفرع الأول: أثر الزكاة على الاستثمار	27
الفرع الثاني: أثر الزكاة على إعادة توزيع الدخل والثروة	27
المطلب الثالث: دور الزكاة في محاربة التضخم والانكماش والبطالة	28
الفرع الأول: دور الزكاة في محاربة التضخم	28
الفرع الثاني: دور الزكاة في محاربة الانكماش	29
الفرع الثالث: دور الزكاة في محاربة البطالة	29
خلاصة الفصل الأول	31
الفصل الثاني: تفعيل صندوق الزكاة لتحقيق التنمية المحلية دراسة حالة صندوق الزكاة لولاية الوادي للفترة 2015/2005	55–33
تمهيد الفصل	33
المبحث الأول: ماهية صندوق الزكاة لولاية الوادي	34
المطلب الأول: تعريف صندوق الزكاة المرجعية الشرعية والقانونية	34
الفرع الأول: تعريف صندوق الزكاة لولاية الوادي	34
الفرع الثاني: نشأة صندوق الزكاة	34
المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لصندوق الزكاة	35
المطلب الثالث: أدوات الرقابة في نشاط الصندوق وأهدافه	37
المبحث الثاني: آلية عمل صندوق الزكاة لولاية الوادي	38

المطلب الأول: طرق تحصيل الزكاة	38
المطلب الثاني: صرف أموال الزكاة	38
الفرع الأول: كيفية توزيع أموال الزكاة	38
الفرع الثاني: أوجه صرف أموال الزكاة	39
الفرع الثالث: نسب صرف الزكاة	39
المطلب الثالث: استثمار أموال الزكاة بولاية الوادي	41
الفرع الأول: نشأة صندوق استثمار أموال الزكاة	41
الفرع الثاني: تعريف القرض الحسن	41
الفرع الثالث: خصائص القرض الحسن	41
الفرع الرابع: تمويل صندوق الزكاة للمشاريع المصغرة الشباب	41
المبحث الثالث: دراسة إحصائية لصندوق الزكاة لولاية الوادي	44
المطلب الأول: موارد صندوق الزكاة لولاية الوادي	44
المطلب الثاني: مصارف صندوق الزكاة بولاية الوادي	46
المطلب الثالث: أثر صندوق الزكاة لولاية الوادي في التنمية المحلية	48
الفرع الأول: دور صندوق الزكاة وأثاره على مستوى الحركية الاقتصادية	48
الفرع الثاني: الدور الاجتماعي لصندوق الزكاة	49
الفرع الثالث: آثار بعض المشاريع الممولة من صندوق الزكاة	50
خلاصة الفصل	54
الخاتمة	57 –55
قائمة المراجع	61–58
الملاحق	70

فهرس الجداول:

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
1	حصة الاستثمار من الحصيلة الإجمالية للزكاة لولاية الوادي.	43
2	مداخيل زكاة المال وزكاة الزروع والثمار من سنة 2005 إلى غاية 2015.	44
3	مداخيل زكاة الفطر من فترة 2005 إلى غاية 2015.	45
4	عدد المستفيدين من زكاة الفطر التي يجمعها صندوق الزكاة من فترة 2005-2015.	46
5	عدد المستفيدين من زكاة المال والزروع والثمار التي جمعها الصندوق من الفترة 2005 إلى غاية 2015.	47
6	عدد المستفيدين من زكاة على شكل قروض حسنة التي جمعها صندوق الزكاة للفترة من 2005إلى غاية 2015.	48

تمهيد:

تعتبر الزكاة ركن من أركان الإسلام، تتجلى أهميتها لما لها من دور اجتماعي واقتصادي ممثلة في النمو لتحقيق الاستقرار الاقتصادي في علاج المشكلات الاقتصادية، وتحسين أداء اقتصاديات المجتمعات وتطويرها، وتتميز بأنها نظام مؤسسي يتمتع بالاستقلالية المالية والإدارية وإن كانت خاضعة لإشراف الدولة ورقابتها. غير أنه يجب على الدولة أن تتولى مسؤولية تحصيلها وإنفاقها من خلال جهاز فني تتوفر فيه الخبرات اللازمة لتحقق الأهداف المنشودة، ولكونها تحرك الأموال وتحول دون اكتنازها، وتدفع بها إلى مجالات التنمية المحلية والاستثمار.

إن حصر نظام الزكاة في مفهومه الحالي التقليدي لا يمكن أن يكسب صندوق الزكاة دورا بارزا في العملية التنموية لأنها لا تلبي شروط النماء الاقتصادي لذا نعتقد انه ينبغي تجاوز هذا المفهوم الساكن لنظام الزكاة وإعطائه تحليلا يعبر عن الفعل الاقتصادي والمالي لهذا النظام, وهذا لا يتأتى إلا من خلال وضع قوانين محكمة لتفعيل صندوق الزكاة، وهذا طبعا يقودنا إلى البحث عن الآليات التي تجعل منه أداة فعالة ومؤثرة في التنمية المحلية.

ومما سبق يمكن صياغة الإشكالية الرئيسية لهذا البحث على النحو التالي:

الإشكالية الرئيسية:

إلى أي مدى يمكن أن تساهم الزكاة في تحقيق التنمية المحلية ؟

التساؤلات الفرعية:

وللإجابة على هذه الإشكالية تقتضي الإجابة عن الأسئلة الفرعية الآتية:

1. ما هي الزكاة؟ وكيف يتم تحصيلها؟ وإلى من تصرف؟ وكيف يتم تنظيمها؟
2. ما هو دور الزكاة في الحياة الاجتماعية والاقتصادية؟
3. ما هو الدور التمويلي الذي تلعبه الزكاة في التنمية المحلية؟
4. هل يمكن استثمار أموال الزكاة اقتصاديا لتسخير ريعها في إحداث التنمية المحلية؟

الفرضيات:

ولاشك أن الإجابة عن مجموع هذه الأسئلة، سيقود إلى إعطاء تصور متكامل يجيب عن الإشكالية الرئيسية. وللإجابة على التساؤلات المطروحة قمنا بوضع مجموعة من الفرضيات تصب في اتجاه حصر الموضوع وتفصيله كالآتي:

1. الزكاة من قواعد الإسلام ذات الاهتمام الكبير والواسع لما تلعبه من دور في تحسين الحياة الاقتصادية والاجتماعية.
2. يتولى صندوق الزكاة عملية جمع أموال الزكاة من مصادرها الذي تتم عن طريق تخصيص جزء معين بتوفر شروط محددة لتمويل مشاريع استثمارية صغيرة وفق صيغ شرعية.
3. تؤدي الزكاة دور ايجابيا ويظهر ذلك من خلال الجانب الاجتماعي المتحقق بالقضاء على الفقر وتوزيع العادل للدخول والثروات وتحقيق التكافل الاجتماعي، والدور الاقتصادي الذي يتحقق بضبط التضخم وعلاج البطالة وتحفيز الاستهلاك والإنتاج والاستثمار وتخفيض الإنفاق الحكومي.
4. يقوم صندوق الزكاة لولاية الوادي باستثمار أموال عن طريق منح القروض الحسنة للشباب البطال المستحق للزكاة والقادر عن العمل.

أسباب ودوافع اختيار الموضوع:

- الرغبة في إبراز دور صندوق الزكاة وفعاليته كممول لتحقيق التنمية المحلية.
- توعية المسئولين على هذا المورد نظرا لأهميته ودوره في التنمية المحلية.
- إبراز الدور الاقتصادي لهذه الفريضة.

أهمية الدراسة.

تتجلى أهمية هذه الدراسة على أنها تدور حول الزكاة، وهي الفريضة الثانية من فرائض الإسلام، ومن جانب آخر تبحث الدراسة في موضوع التنمية المحلية على مدى أهميته في هذا العصر، حيث يعيش المجتمع واقعا يسوده الضعف والهيمنة المالية والاقتصادية، ومن هنا جاءت هذه الدراسة لتساهم في هذا الدور المطلوب.

أهداف الدراسة.

- الكشف عن مدى نجاعة الزكاة في تحقيق التنمية المحلية.
- مدى الالتزام بتطبيق الزكاة في المجتمع الجزائري.
- دور صندوق الزكاة في حل مشكلات اقتصادية واجتماعية.

الدراسات السابقة:

من بين الدراسات السابقة التي تناولت دور الزكاة في تحقيق التنمية المحلية:

- أم الخير مرغني, إقليمية الزكاة ودورها في التنمية الاقتصادية صندوق الزكاة لولاية الوادي أنموذجا مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر في العلوم الإسلامية تخصص معاملات مالية معاصرة. وتعتبر هذه الدراسة ان الزكاة إحدى الأدوات الهامة في التنمية الاقتصادية وصندوق الزكاة المحلي له دور في محاربة الاكتناز وتشجيع الإنفاق والاستثمار وبالتالي يساهم في إحداث هذه التنمية.
- دراسة ختام عارف حسن عماوي، دور الزكاة في التنمية الاقتصادية، رسالة ماجستير في الفقه والتشريع بكلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية في نابلس فلسطين، 2010، تناولت هذه الدراسة دور الزكاة في التنمية الاقتصادية، حيث وضحت الرسالة معنى الزكاة والتنمية الاقتصادية، كما وضحت الدور الايجابي للزكاة لحل مشاكل الفقر والبطالة والاكتناز وغيرها من المشاكل التي يعانيها الأفراد، وذلك عن طريق المردود الذي تخلفه الزكاة.
- دراسة عائشة لمحنط، إدارة استثمار أموال الزكاة بصيغة المشاركة مع البنك الإسلامي، دراسة حالة صندوق الزكاة وبنك البركة بالجزائر، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر أكاديمي،2016 وتناولت هذه الدراسة البحث في كيفية إنجاح الاستثمار الزكوي عن طريق المشاركة مع البنك الإسلامي.
- دراسة موسى سعداوي ومحمد بولعسل 2013 دور صندوق الزكاة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، بحث مقدم للمؤتمر العلمي الدولي حول دور التمويل غير الربحي (الزكاة والوقف) في تحقيق التنمية المستدامة، يومي 20-21 ماي 2013 جامعة سعد دحلب البليدة حيث تناول الباحثان تجربة تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من طرف صندوق الزكاة الجزائري في إطار سعيه في مكافحة الفقر والبطالة حيث استحدث صندوق استثمار أموال الزكاة يسير بواسطة بنك البركة الجزائري ويتم تمويل الشباب البطال من خريجي الجامعات ومعاهد التكوين المهني بصيغة القرض الحسن من صندوق استثمار الزكاة.
- محمد بالخير، التنمية المحلية وانعكاساتها الاجتماعية، 2005/2004 دراسة ميدانية لولاية تمنراست، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع التنظيم والعمل، تأتي هذه الدراسة للتعرف على الانعكاسات الاجتماعية لتنمية في بعض المجالات الحيوية لاستقراء الأحوال الواقعية للمجتمعات المحلية المختلفة.

الإطار الزماني والمكاني للدراسة:

يأخذ هذا البحث إطارا مكانيا بين صندوق الزكاة المحلي وتحقيق التنمية المحلية لولاية الوادي.

أما الإطار الزمني فقد غطى هذا البحث الفترة الممتدة من 2005 إلى 2015.

منهج الدراسة:

اعتمدنا في دراستنا لهذا الموضوع على المنهج الوصفي، والمنهج التحليلي والمنهج الإحصائي من أجل الوصول إلى نتائج دقيقة تعكس الواقع المعاش وتحليل وتفسير بعد جمع البيانات.

1. المنهج الوصفي: اعتمدنا على هذا المنهج لشرح مفاهيم الزكاة والتنمية المحلية وكذلك التعريف بصندوق الزكاة المحلي.
2. المنهج الإحصائي: وذلك من خلال قيامنا بجمع الإحصائيات المتعلقة بموارد ومصارف صندوق الزكاة لولاية الوادي.
3. المنهج التحليلي: اعتمدنا على هذا المنهج في تحليل مختلف الإحصائيات وتفسيرها من أجل الوصول إلى النتائج والأهداف المرجوة.

محتوى الدراسة:

ومن أجل معالجة هذه الإشكالية قمنا بتقسيم البحث إلى فصلين تناولنا في الفصل الأول مفاهيم حول الزكاة والتنمية المحلية والفصل الثاني هو الفصل التطبيقي للبحث تطرقنا فيه إلى تفعيل صندوق الزكاة في تحقيق التنمية المحلية دراسة حالة- ولاية الوادي- لفترة 2015/2005.

الفصل الأول:

خصص لدراسة مفاهيم الزكاة والتنمية المحلية وقد قمنا بتقسيمه إلى ثلاثة مباحث، تناولنا في المبحث الأول مفاهيم حول الزكاة وفيه ثلاثة مطالب ويتضمن تعريف الزكاة وحكمها وشروطها، أما المطلب الثاني تطرقنا فيه إلى خصائص وأهداف الزكاة، أما المطلب الثالث تناولنا فيه الأموال التي تجب فيها الزكاة ومصارفها. أما المبحث الثاني تناولنا فيه مفاهيم حول التنمية المحلية ويندرج ضمنه ثلاثة مطالب، المطلب الأول تعريف التنمية النحلية ومجالاتها والمطلب الثاني أهداف ومقومات التنمية المحلية أما المطلب الثالث وفيه أجهزة التنمية المحلية ومراحلها.

الفصل الثاني:

وهو الفصل التطبيقي للبحث وفيه عرفنا بصندوق الزكاة الجزائري وكيفية جمعه وتوزيعه للزكاة ثم بينا في المبحث الثالث بعض الإحصائيات المتعلقة بجمع وتوزيع الأموال الزكوية، وقد قسمنا هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث وتناولنا في المبحث الأول إلى ماهية صندوق الزكاة لولاية الوادي وفيه ثلاثة مطالب فالمطلب الأول بعنوان صندوق الزكاة لولاية الوادي ونشأته، والثاني الهيكل التنظيمي لصندوق الزكاة

والمطلب الثالث تحت عنوان أدوات الرقابة في نشاط الصندوق وأهدافه، أما المبحث الثاني تطرقنا فيه إلى آلية عمل الصندوق لولاية الوادي وفيه ثلاثة مطالب، المطلب الأول طرق تحصيل الزكاة، والمطلب الثاني صرف أموال الزكاة بولاية الوادي، والمطلب الثالث استثمار أموال صندوق الزكاة بولاية الوادي، أما المبحث الثالث فقد تناولنا فيه دراسة إحصائية لصندوق الزكاة لولاية الوادي والذي يتضمن ثلاث مطالب ففي المطلب الأول موارد صندوق الزكاة المحلي والمطلب الثاني فيه مصارف صندوق الزكاة أما المطلب الثالث اثر صندوق الزكاة في التنمية المحلية لولاية الوادي.

صعوبات الدراسة:

- التشعب الفقهي لموضوع الزكاة مما دفعنا لتركيز على بعض الأمور الهامة المتعلقة بالبحث دون غيرها.
- صعوبة الحصول على الإحصائيات الخاصة بأنشطة صندوق الزكاة .

تمهيد:

تعتبر الزكاة ركن من أركان الإسلام الخمسة حيث حث عليها القران الكريم، والسنة النبوية الشريفة، في قوله تبارك وتعالى:﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِم بِهَا﴾ التوبة103.

فالزكاة بهذا فهي نظام اجتماعي واقتصادي، وركيزة ودعامة من دعائم الاقتصاد الإسلامي بصفة عامة والاقتصاد المحلي بصفة خاصة، فهي تساهم اجتماعيا في سد حاجات المجتمع، وتساهم اقتصاديا في تفعيل وتنشيط الحركة الاقتصادية وتنميتها.

مما سبق سيتم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث:

- ✓ **المبحث الأول:** مفاهيم حول الزكاة.
- ✓ **المبحث الثاني:** مفاهيم حول التنمية المحلية.
- ✓ **المبحث الثالث:** الدور الاقتصادي للزكاة.

المبحث الأول: مفاهيم حول الزكاة.

الزكاة ثالث ركن من أركان الإسلام الخمسة وهي مورد من موارد الدولة الإسلامية كما هي تعد عبادة مالية في قول أبو بكر رضي الله عنه: ((والله لاقتتلن من فرق بين الزكاة والصلاة))كما أنها تؤخذ من الأغنياء وتوزع على الفقراء.

ومنه سنتطرق إلى تعريف الزكاة وحكمها وشروطها في المطلب الأول وإلى خصائص وأهداف الزكاة في المطلب الثاني، أما في المطلب الثالث سنتطرق إلى الأموال التي تجب فيها الزكاة.

المطلب الأول: تعريف الزكاة وحكمها وشروطها.

تطرقنا في هذا المطلب إلى تعريف الزكاة وحكمها وشروطها

الفرع الأول: تعريف الزكاة.

ويشمل التعريف اللغوي والشرعي والاقتصادي للزكاة.

أولا: التعريف اللغوي في الزكاة.

زكاء،ممدود: النماء والريع، زكا يزكو وزكوا، الزكاة: الصلاح، ورجل تقي زكيأ يزكا من قوم أتقياء أزكياء. زكى نفسه تزكية مدحها. والزكاة: زكاة المال معروفة، وهو تطهيره، والفعل منه زكا يزكي زكية إذا أدى عن ماله زكاته. وتزكى بمعنى تصدق[1] من زكا يزكو زكا وزكوا، فيقال: يزكو زكوا إذا نما، وكل شيء يزداد فهو يزكو زكا، وقد استعملت الزكاة في القرآن الكريم في عدة معان منها: البركة والنمو والزيادة، والصلاح، والطهارة، والمدح.[2]

ثانيا:التعريف الشرعي للزكاة.

تعددت التعاريف الشرعية للزكاة، وإجمالا يمكن القول إن الزكاة هي تمليك مال مخصوص لمستحقه بشرائط مخصوصة[3]، قال وهبة الزحيلي:((وبه يتبين أن الزكاة أطلقت في عرف الفقهاء على نفس فعلا لإيتاء، أي أداء الحق الواجب في المال، وأطلقت أيضا على الجزء المقدر من المال الذي فرضها لله حقا للفقراء، وتسمى الزكاة لدلالتها على صدق العبد في العبودية وطاعة الله تعالى))[4]، وقد وردت الزكاة في القرآن الكريم بلفظ الصدقة، قال الماوردي:((الصدقة زكاة، والزكاة صدقة يفترق الاسم ويتفق المسمى))[5].

فالزكاة هي الركن الثالث من الأركان الخمسة للإسلام، وهي واجبة بكتاب الله تعالى وسنة رسوله ﷺ وإجماع الأمة، أما من الكتاب فقوله تعالى: ﴿وَأَقِيمُواْ الصَّلاَةَ وَآتُواْ الزَّكَاةَ﴾ (البقرة 110)، وقال تعالى ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِم بِهَا﴾ (التوبة 103)

---

[1] ابن منظور، **لسان العرب**، ج21، دار المعارف، القاهرة، 1984، ص1849.

[2] محمد عثمان شبير، **زكاة الحلي والذهب والفظة**، ط1، مكتبة الفلاح، الكويت، 1986،ص13.

[3] عبد الرحمن الجزيري, **الفقه على المذاهب الأربعة**, ج 1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 2003، ص 590.

[4] وهبة الزحيلي, **الفقه الإسلامي وأدلته**، ج2، ط2، دار الفكر، دمشق، سوريا، 1985، ص730.

[5] الماوردي، **الأحكام السلطانية والولايات الدينية**، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1985، ص45.

ومن السنة: قوله ﷺ ((بني الإسلام على خمس: شهادة أن لا اله إلا الله وأن محمد رسول الله وإقامة الصلاة وإيتاء الزكاة والحج وصوم رمضان))[1]، وأجمع المسلمون في جميع لأعصر على وجوب الزكاة واتفق الصحابة رضي الله عنهم على قتال مانعيها،كما فعل الصحابة في عهد الخليفة الأول أبي بكر رضي الله عنه قال أبو بكر: ((والله لأقتلن من فرق بين الصلاة والزكاة فإن الزكاة حق المال، والله لو منعوني عناقا كانوا يؤيدونه إلى رسولا لله لقاتلهم على منعها))[2]، وعليه قال العلماء بالاتفاق إذا منع واحد أو جمع الزكاة وامتنعوا بالقتال وجب على الإمام قتالهم وان منعها جهلا بوجوبها أو بخلا بها لم يكفر"[3].

وأجمع الفقهاء على القول بأن الزكاة لا تجب إلا على المسلم الحر إذا ملك النصاب من الأموال الزكوية، ومع اتفاقهم على هذا الأصل إلا أنه حصل الخلاف بينهم في وجوب الزكاة على غير البالغ والمجنون، وذهب الجمهور إلى القول بوجوب الزكاة فيه، قال أبو عبيد:((الزكاة عندنا واجبة على مال الصغير، يقوم له بها الولي كما يقوم له بالبيع والشراء مادام صغيرا سفيها)) .[4]

ثالثا: التعريف الاقتصادي للزكاة.

تعتبر الزكاة من جهة عبادة من العبادات التي فرضها الله عز وجل على عباده كالصلاة والصيام والحج، وهي من جهة أخرى مورد أساسي من الموارد المالية للدولة الإسلامية، وهذا ما يجعلها جزءا من النظام المالي والاقتصادي في الإسلام، ولهذا عنيت بها كتب الفقه المالي في الإسلام نذكر منها: كتاب الأموال لأبي عبيد،كتاب الخراج لأبي يوسف... ،ويرتبط مفهوم الزكاة عند هؤلاء غالبا بالجانب الفقهي، غير أن تطور المفاهيم الاقتصادية والمالية في العصر الحديث انعكس على مفهوم الزكاة وهذا ما نلمسه من التعريفات المعاصرة للزكاة لدى المفكرين الاقتصاديين، حيث تعددت تعريفاتهم وتنوعت تبعا لاختلاف نظرتهم لهذه الفريضة ودورها الاقتصادي فمن هم من اعتبرها بأنها ضريبة سنوية خاصة تفرض على مجموع القيم الصافية للثروة وتجبى من قبل الدولة، وتنفق بواسطتها على الأهداف المحددة والمعينة في القرآن الكريم.[5]

وبصفة عامة يمكن أن ننظر للزكاة على أنها مورد هام من الموارد المالية المحددة القيمة المفروضة على الأموال بمختلف أصنافها، ويتنوع سعرها من وعاء مالي إلى أخر وهي بالإضافة إلى كونها مورد مالي فهي أداة إنتاج واستثمار بل إنها أداة توزيع وعموما فهي أداة اقتصادية لها أثار كبيرة في الاقتصاد الوطني.[6]

---

[1] ابن حجر العسقلاني، **فتح الباري شرح صحيح البخاري**،ج1، ط2، دار السلام الرياض،السعودية، 2000، ص69.

[2] رواه أبو داود، سليمان بن الأشعث السجستاني الأزدي، **سنن أبي داود**،كتاب الزكاة، 1556، دار الفكر، ص93.

[3] وهبة الزحيلي، الفقه الإسلامي وأدلته، نفس المرجع السابق،ص730.

[4] أبو عبيد الله القاسم بن سلام،**كتاب الأموال**، ط1، تحقيق محمد عمارة، دار الشروق، القاهرة، 1989 ص556.

[5] محمد منذر قحف،**الاقتصاد الإسلامي دراسة تحليلية للفعالية الاقتصادية في مجتمع يتبنى النظام الإسلامي**،ط1،دار القلم، الكويت، 1979،ص110.

[6] صالح صالحي، **السياسة النقدية والمالية في إطار نظام المشاركة**، دار الوفاء، الجزائر، ط1، 2001، ص94.

رابعا:الزكاة والصدقة.

تعرف الصدقة على أنها: العطية التي يبتغي أنها المثوبة من الله تعالى. وقيل الصدقة عطية يراد بها المثوبة لا التكرمة وهي أعم من الزكاة[1]، أما في القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة فقد تم تسمية الزكاة المفروضة بالصدقة في مواضيع عدة، وفيها قال الماوردي: ((الصدقة زكاة، والزكاة صدقة، يفترق الاسم ويفترق المسمى)).[2]

وما يدل أن الزكاة مفروضة عبر عنها في القرآن الكريم بالصدقة، الآية: ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاء وَالْمَسَاكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ فَرِيضَةً مِّنَ اللّهِ وَاللّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾[3]، حيث اقترنت "الصدقات"بـ"فريضة من الله" وهو ما يؤكد على أن الصدقة هنا يقصد بها فريضة زكاة.

الفرع الثاني:حكم الزكاة ودليل وجوبها.

تطرقنا في هذا الفرع إلى حكم الزكاة ودليل وجوبها.

أولا: حكم الزكاة.

الزكاة فريضة اجتماعية وركن من أركان الإسلام وتتعين على كل من توفرت فيه شروط وجوبها. وقد دل على وجوبها الكتاب والسنة والإجماع.

ثانيا: دليل وجوبها.

- ✓ **دليل وجوبها من القرآن الكريم.**

قد وردت في كتاب الله عز وجل في مواطن مختلفة منها قوله تعالى:

- قوله تعالى: ﴿وَأَقِيمُواْ الصَّلاَةَ وَآتُواْ الزَّكَاةَ﴾[4]
- وقوله تعالى:﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِم بِهَا﴾[5].
- وقوله تعالى:﴿وَرَحْمَتِي وَسِعَتْ كُلَ شَيْءٍ فَسَأَكْتُبُها للذينَ يَتَقُونَ وَيُؤْتُونَ الزَكَاةَ وَالذينَ هُم بِئَايَتِنَا يُؤْمِنُونَ﴾[6].

---

[1] أحمد الشرباصي، **المعجم الاقتصادي الإسلامي**، دار الجيل، 1981، ص209.

[2] محي محمد مسعد، **نظام الزكاة بين النص والتطبيق**، مكتبة الإشعاع للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 1998، ص71.

[3] **سورة التوبة**، الآية 60.

[4] **سورة النور**، الآية 53 .

[5] سورة التوبة، الآية103.

[6] **سورة الأعراف**، الآية 156.

✓ **دليل وجوبها من السنة.**

- قول النبي ﷺ: ((بني الإسلام على خمسة...)) وذكر منها إيتاء الزكاة.
- وكان النبي ﷺ: يرسل السعادة ليقبضوا الصدقات، وأرسل معاذ إلى أهل اليمن

وقال له: ((أعلمهم أن الله افترض عليهم صدقة في أموالهم تؤخذ من أغنيائهم وترد على فقرائهم))[1].

✓ **دليل وجوبها في الإجماع.**

إن الزكاة أحد أركان الإسلام بإجماع الأمة، وبما علم من الدين بالضرورة، ومن جحد وجوبها فهو كافر ومن منعها أخذت منه قهرا فإن امتنع قوتل حتى يؤديها[2] .

الفرع الثالث: شروط وجوبها.

يشرط لوجوب الزكاة مجموعة من الشروط منها ما يرتبط بالمال، ومنها ما يرتبط بصاحب المال أو المزكي.

أولا: الشروط المتعلقة بالمزكي.

يشترط في المزكي أن يكون:

- مسلما، فلا يطالب بها غير المسلم.
- الحرية الكاملة.
- أن يملك المسلم الحر النصاب، وهو مقدار محدد من المال التي تجب فيها الزكاة.
- العقل والبلوغ[3].

ثانيا: الشروط المتعلقة بالمال المزكي.

✓ **بلوغ المال المملوك النصاب:** يشترط لوجوب الزكاة أن يبلغ المال المملوك نصابا، فلا تجب الزكاة[4] إلا على من ملك نصابا، والنصاب:هو القدر المعتبر لوجوب الزكاة، وهو كل مال لا تجب في ما دونه الزكاة فالنصاب في الإبل خمس وفي البقر ثلاثون وفي الغنم أربعون، والنصاب في النقد ما يعادل85 غراما من الذهب أو595 غ من الفضة وفي عروض التجارة كذلك[5].

✓ **الملك التام:** والمقصود بالملك التام هو حرية التصرف والانتفاع بالمال، مع خلوه من أي حقوق للغير بالملكية، فإن المال الذي في الحكم أو في ملكية الغير وتحت تصرفهم لا تملكه أنت حتى تزكي عليه. والملكية التامة كشرط من شروط المال المزكى تخرج مال الأوقاف وتعفيها من الزكاة، وكذا الأموال العامة

---

[1] **رواه البخاري.**

[2] محي محمد مسعد، مرجع سبق ذكره، ص 81.

[3] السيد سابق، **فقه السنة**، ج1، الفتح للإعلام العربي، القاهرة، مصر، 1984، ص ص 240– 241.

[4] نزيه حماد، **معجم المصطلحات المالية والاقتصادية في لغة الفقهاء**، دار القلم، دمشق، سوريا، 2008،ص 459.

[5] طاهر حيدر حردان، **الاقتصاد الإسلامي**، المال الربا الزكاة، ط1، دار وائل لنشر، عمان، الاردن، 1999، ص 169.

التي هي ملك لكل المسلمين. "وهذا يقتضي أنه لا زكاة في المال العام، وهي أموال الدولة أو بيت المال"[1].

- ✓ **حولان الحول:** الحول هو مضي العام على المال في ملك المالك، والعام المعتبر هو الهجري أثنا عشر شهرا عربيا يقول ابن قدامه ((مضى الحول شرط وجوب الزكاة في السائمة والأثمان وعروض التجارة لا نعلم في ذلك خلافا)) .
- ✓ **النماء:** وهو أن يكون المال المملوك يدر ربحا وفائدة، أو أن يكون المال في حد ذاته نماء، والنماء يمكن أن يكون نماء حقيقيا كتوالد الأنعام، أو تزايد رأس المال التجاري وفوائده في التجارة. ويمكن أن يكون النماء تقديريا، فالمال المتكثر لو استثمر لدر على صاحبه فائدة، ولو عطل لأكلته الزكاة كل سنة بمقدار من القيمة المتبقية.
- ✓ **السلامة من الدين:** يجب أن يكون المال المراد إخراج الزكاة منه خاليا من حقوق الآخرين، وخاليا من الديون وذلك لحديث عثمان بن عفان الذي يقول فيه: "هذا شهر زكاتكم فمن كان عليه دين فليؤد دينه حتى تحصل أموالكم فتؤدون منه الزكاة".

المطلب الثاني: خصائص وأهداف الزكاة.

في هذا المطلب سيتم التطرق إلى خصائص الزكاة وأهدافها

الفرع الأول: خصائص الزكاة.

للزكاة خصائص نعرضها كما يلي:

أولا: الخصائص المالية لتحصيل الزكاة.

يقصد بالتحصيل الزكاة هنا جميع الإجراءات المتعلقة بإخراج الزكاة من مال المكلف. ويتراوح معدل الزكاة بين2.5 %و10 %من وعاء الزكاة فمعدل زكاة الأنعام تقريبا، والنقود والحلي وعروض التجارة وما قيس عليها هو2.5% من وعاء الزكاة في هذه الأموال وهو مجموع الثروة وما تدره من الدخل ومعدل زكاة الزروع والثمار وما يقيس عليها هو5% أو10%حسب الكلفة، ومعدل زكاة المعادن هو2.5% من وعاء هذه الأموال وهو الدخل الواجب من المستغلات كما تقدم هو2.5 % من رأس مال الربح عند قياسها على زكاة عروض التجارة، ومعدل الواجب في ركائز 20 %.كما تتميز معدلات الزكاة بالثبات ولا تتغير مع تغير الوعاء بالزيادة أو النقصان.

الدورية والفورية في التحصيل:

- **التحصيل الدوري:** هو الذي يتكرر خلال فترة زمنية عادة ما تكون سنة، ويعتبر تحصيل الزكاة الدوري لأنها تؤخذ من الأموال الحولية كل سنة إذا توفرت فيها شروط الزكاة ولأن أغلب أموال الزكاة التي لا يشترط لها الحول تتميز عادة بدورية إنتاجها وإيرادها مثل الزروع والثمار والمستغلات.

[1] وهيبة الزحيلي، **زكاة المال العام**، دار المكتبي للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، سوريا، 2000، ص 12.

- **التحصيل الفوري:** لأنها تجب على الفور، فإذا وجبت الزكاة في مال، وجب على مالكه إخراج زكاته فورا لصندوق الزكاة أو المستحقين.

ثانيا: الخصائص المالية لإنفاق الزكاة.

يقصد به جميع الإجراءات المتعلقة بانتقال حصيلة الزكاة من بيت مال الزكاة أو المكلفين إلى المستحقين ومن أهمها:

- ✓ **الحصر:** يعتبر إنفاق الزكاة محصورا ومقيدا بالأصناف الثمانية الذين ذكرهم الله تعالى فلا يجوز لوالي الأمر أو المزكي أن ينفق الزكاة في غير هذه المصارف.
- ✓ **المحلية والدورية:** يعتبر إنفاق الزكاة محليا، لان الأصل فيها أن توزع في البلد الذي جبيت منه ولا يجوز نقلها منه إلى بلد آخر إلا إذا استغنى عنها المستحقون في ذلك البلد، ويعتبر إنفاق الزكاة دوري لان التحصيل يكون دوريا ولأنه لا يجوز تأخير صرف حصيلة الزكاة على مستحقيها.
- ✓ **التنوع:** ينقسم إلى عدة أنواع.
  - يمكن أن تنفق الزكاة في شكل عيني أو نقدي.
  - كما يتخذ إنفاق الزكاة على شكلي الإنفاق الحقيقي والتحويلي.
  - كما يكون إنفاق الزكاة استهلاكيا أو استثماريا.[1]

الفرع الثاني: أهداف الزكاة.

الزكاة رابطة دينية بين العبد وبين ربه من جهة، وبينه وبين المجتمع الذي يعيش فيه من جهة أخرى ويمكن إيجازها كما يلي:

أولا: الأهداف الدينية.

لقد عبر القرآن الكريم عليها في كلمتين: التطهير والتزكية.في قوله تعالى:﴿خُذْ مِن أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِم بِهَا ﴾ [2]فالزكاة تطهير وتزكية لنفس المؤدي للزكاة.

كما أن الزكاة تعتبر علاج الأبرز الغرائز لدى الإنسان ألا وهي الشح بما في يده ورغبته في امتلاك بالخيرات والمنافع دون غيره من البشر. ويقول الدكتور القرضاوي: ((والزكاة كما تحقق معنى التطهير للنفس، تحقق معنى التحرير لها تحريرها من ذل التعلق بالمال والخضوع له، ومن تعاسة العبودية للدينار والدرهم، فإن الإسلام يحرص على أن يكون المسلم عبد الله وحده، متحررا من الخضوع لأي شيء سواه، سيدا لكل ما في هذا الكون من عناصر وأشياء)) [3].

---

[1] محمد بن إبراهيم السحيباني، **أثر الزكاة على تشغيل الموارد الاقتصادية**، ط1، طبع بشركة العبيكان للطباعة والنشر، الرياض، 1990،ص36- 40.

[2] سورة التوبة، الآية107.

[3] يوسف القرضاوي، **آثار الزكاة في الأفراد والمجتمعات**، أبحاث مؤتمر الزكاة الأول، المجموعة الثانية، بيت الزكاة، الكويت، 1974،ص115.

إن دفع الزكاة يمثل انقيادا وطاعة لأمرا لله سبحان هو تعالى، فالمؤمن لا ينتظر الأجر والثواب من المستفيد من الزكاة وإنما من رب العباد،فقيام المسلم بفريضة الزكاة بنفسه ومن حر ماله، ومع حبه الشديد له،إنما يعكس عمق إيمانه .

ثانيا: الأهداف الاجتماعية.

الزكاة تحرر آخذها من الحاجة من أجل المحافظة على كرامة الإنسان الذي كرمه الله باعتباره أحد أفراد المجتمع الإسلامي. فالغني بإعطائه جزءا من ماله عن طيب نفس يشعر بأنه جزء من المجتمع الذي يعيش فيه ويدرك دوره الهام في إسعاد الآخرين والمستحق للزكاة يدرك أنه عضو في مجتمع إنساني كريم، وحذرنا الله سبحانه وتعالى من إهانة المستحقين للزكاة أو جرح إحساسهم.....مما يؤذي كرامتهم[1].

ثالثا: الأهداف الاقتصادية.

- **زيادة الاستثمار والدخل القومي:** فالزكاة تستحق فيما زاد عن الحاجات الأساسية لصاحب المال، أي الأموال التي فوق حد الإشباع لهؤلاء الأغنياء تكون المنفعة الحدية لهذه الأموال عند حدها الأدنى إن لم تكن معدومة. والمنفعة الحدية للأموال الفقراء تصل إلى حدها الأقصى. ولذلك اقتطاع جزء معلوم من أموال الأغنياء وتحويله للفقراء يؤدي إلى زيادة الطلب على السلع والخدمات للإشباع حاجاتهم بما يساعد على زيادة الطلب الاستهلاك الكلي والذي بدوره يزيد من المقدرة الإنتاجية التي تؤثر بدورها في زيادة الدخل القومي.
- **إعادة توزيع الدخل والثروة:** نلاحظ أن أخذ الزكاة من أموال الأغنياء وتحويلها إلى الفقراء والمحتاجين يعتبر نوعا من أنواع إعادة توزيع الدخل والثروات في المجتمع بما يحقق التقارب بين أفراد المجتمع ويحول دون تكديس الأموال في يد عدد محدود من الأفراد يتحكمون في اقتصاديات البلاد ومقدراتها. وبذلك يمكن تحقيق التوازن الاجتماعي والاقتصادي في المجتمع عن طريق توسيع قاعدة التملك وغناء الفقير.

أما إذا تركزت ملكية الأموال في يد الأغنياء فيترتب على ذلك تفاوت في الملكية والدخل وتجعل الغني يزداد غنى والعكس صحيح فيصاب بعضهم البعض بالبغضاء والحسد[2].

رابعا: الأهداف السياسية.

لقد أعطى الإسلام الحق للدولة في تحصيل الزكاة وصرفها على مصارفها، فقد يتمكن الأفراد من صرف أموال الزكاة بطريقة فعالة، وخوصا على أوجه الصرف التي تستهدف السياسة العليا للدولة الإسلامية، ومن هذه المصارف(المؤلفة قلوبهم) قد يحقق هذا المصرف في الوقت الحاضر عدة أهداف منها:

- نشر الدعوة الإسلامية في أقطار أخرى.
- مساعدة المجتمعات الإسلامية المغلوبة عن أمرها.

---

[1] سلطان بن محمد علي سلطان، **الزكاة تطبيق محاسبي معاصر**، دار المريخ للنشر، الرياض، 1986، ص17- 20

[2] كمال خليفة أبو زيد ، أحمد حسين علي حسين، **دراسة نظرية وتطبيقية في محاسبة الزكاة**، دار الجامعية الجديدة، الإسكندرية، 2002، ص 34- 37.

- كما أن مصرف (في سبيل الله) يوفر للدولة الأموال التي تساعدها في بناء القوات المسلحة وتجهيزها بالعتاد لمحاربة أعداء الإسلام والدفاع عن مقدسات الإسلامية .
- وكذلك توفر الزكاة للفقير المال اللازم لشراء حاجاته، ومن ثم القضاء على آفة الفقر التي تهيأ الفرصة لتسلل مختلف الديانات إلى المجتمع الإسلامي، فعندما يسود الفقر تعجز الدولة على تحقيق العدالة الاجتماعية حيث تدفع الفقراء إلى الجريمة والمخدرات وغيرها.[1]

المطلب الثالث: الأموال التي تجب فيها الزكاة ومصارفها.

في هذا المطلب سنعرض الأموال التي تجب فيها الزكاة ومصارفها

الفرع الأول: الأموال التي تجب فيها الزكاة.

يرى الفقهاء أن وعاء الزكاة هو المال النامي إما بنفسه كالذهب والفضة، أو بالعمل عليه كأموال التجارة والأنعام السائمة، ويشترط الفقهاء في المال الذي تجب فيه الزكاة أن يكون مملوكا ملكا تاما، كما يشترط فيه أيضا أن يبلغ مقدارا محددا يسمى النصاب، والذي يختلف باختلاف المال الذي تجب فيه الزكاة،كما يشترط أن يمر على ملك المال حولا هجريا وهذا الشرط إنما هو بالنسبة للأنعام والنقود وعروض التجارة التي يتم إخراج الزكاة فيها عن رأس المال ونمائه، أما الأموال التي لا تجب الزكاة في أصلها وإنما تجب على الإنتاج والدخل فلا يشترط الحول ويكون وجوبها وقت تحقق النماء لقوله تعالى﴿وَآتُواْ حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾[2]، وذلك كما في الزروع والثمار والمنتجات الحيوانية، والبحرية والثروة المعدني.

أولا: الثروة الحيوانية (الأنعام).

وتشمل الإبل، البقر والغنم ويشترط لزكاتها النصاب وحولان الحول، وأن تكون سائمة غير معلوفة في غالب الحول وقال أبو حنيفة بوجوب الزكاة في الخيل.[3]كما قال الفقهاء المعاصرون بوجوبها في كل الحيوانات التي تتوفر فيها الشروط السابقة.

ثانيا: الثروة النقدية.

تشمل الذهب والفضة باستثناء التي تتخذ للزينة المعتادة, كما تشمل النقود الورقية قياسا على الذهب والفضة لصفة الثمينة القائمة فيها.

ثالثا: الثروة التجارية(عروض التجارة).

هي كل مال عدا النقدي مما يعد للتجارة، فمن ملك منها شيئا للتجارة وحال عليها لحول وبلغت قيمته نصابا من النقود في آخرا لحول وجب إخراج ربع عشر قيمته، وهي تمثل ضريبة رأس المال المتداول وربحه.

---

[1] سلطان بن محمد علي سلطان، مرجع سبق ذكره،ص20- 21.

[2] **سورة الأنعام**، الآية 141.

[3] أبو عبيد القاسم بن سلام، مرجع سبق ذكره، ص567.

رابعا: الأوراق المالية (الأسهم والسندات).

وتسمى بالقيم المنقولة، وهو رأس مال استحدثه التطور الصناعي والتجاري وتكون زكاة الأسهم بإحدى الطريقتين: إما الزكاة عن قيمة الأسهم مع ربحها بمقدار ربع العشر، وإما الزكاة عن غلة الثروة وإيرادها بمقدار العشر[1]وكذلك ينطبق الحكم على السندات. وهي صور متعددة لمفهوم واحد كسبه حرام وعائده خبيث وإنما تجب الزكاة فيه منعا لتهرب الناس من الزكاة.

خامسا:زكاة دخول الأصول الرأسمالية.

- ✓ **الثروة الزراعية (الزروع والثمار):** اختلفت أراء الفقهاء حول الأصناف الزراعية التي تجب فيها الزكاة فمنهم من أوجبها في كل ما يقتات ويدخر وهو مذهب مالك والشافعي رحمهما الله، بينما ذهب أبو حنيفة إلى وجوبها في كل ما أخرجت الأرض، وهو ما ذهب إليه معظم الفقهاء المعاصرين.
- ✓ **الثروة المعدنية والبحرية:** تجب الزكاة في الثروة المعدنية وهي تلك الثروة التي ركزها الله في الأرض وخلطها بترابها، وهدى الإنسان إلى استخراجها، أما الثروة البحرية فتشمل كل ما يستخرج من البحر من لؤلؤ وعنبر ونحوها، أما السمك فاختلفوا في وجوب الزكاة فيه، وكذلك اختلفوا في المقدار الواجب فيه هل هو الخمس كالركاز أو العشر كالزرع أو ربع العشر كالدراهم[2].
- ✓ **المنتجات الحيوانية:** ذهب أبو حنيفة إلى وجوب الزكاة في العسل[3]شرط أن لا يكون في أرض خراجية وقال معظم الفقهاء المعاصرين بوجوب الزكاة في المنتجات الحيوانية الأخرى قياسا على الزكاة في العسل والقياس كما هو معروف في رأي الجمهور أصل من أصول الشريعة، حيث إن كل ما لم تجب الزكاة في أصله تجب في نمائه وإنتاجه كالزرع بالنسبة للأرض، والعسل بالنسبة للنحل والألبان بالنسبة للأنعام والحرير بالنسبة لدودة القز فيؤخذ من هذا الناتج العشر.

الفرع الثاني: مصارفها

وفي هذا الفرع تناولنا مصارف الزكاة.

أولا: الفقراء والمساكين.

الفقراء والمساكين هم من يجمعهم معنى الحاجة إلى الكفاف، وفي مقدار الكفاية أقوال منها أن يعطى مقدار ما يكفيه سنة كاملة. ويقال للمنعدم فقير، ولمن عدمه مع التعفف عن السؤال تفطن الناس له مسكين، وقيل أن الفقير من يجد القوتَ والمسكين من لا شيء له[4].

---

[1] يوسف القرضاوي, فقه الزكاة, مرجع سابق، ص509.

[2] نفس المرجع السابق، ص353 .

[3] أبي زكرياء النووي، **مغني المحتاج**، دار الفكر، ص383.

[4] عائشة لحنط، **إدارة استثمار لأموال الزكاة بصيغة المشاركة مع البنك الإسلامي**، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير وعلوم التجارية، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تتخصص بنوك، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي،2016/2015، ص34.

ثانيا:العاملون عليها أو الجهاز الإداري والمالي للزكاة.

يقصد بهم كل الذين يعملون في الجهاز الإداري لشؤون الزكاة من جباة يحصّلوا ومن خزنة وحراس يحفظوا ومن كتبة وحاسبين يضبطون مواردها ومصروفها، ومن موزعين يسلموا إلى أهلها.[1]

ثالثا: المؤلفة قلوبهم.

هو المصرف الرابع، وهم الذين يراد تأليف قلوبهم بالاستمالة إلى الإسلام أو التشبث به أو بكف شرهم عن المسلمين، أو رجاء نفعهم في الدفاع عنهم، أو نصر هم على عدو لهم، أو نحو ذلك.[2]

رابعا: في الرقاب.

يدفع لتحرير العبيد والأرقاء ومساعدتهم على التحرر، ويكون ذلك إما بشرائهم وعتقهم، وإما بإعطاء المكتتبين مبلغا من مال الزكاة من أجل تحرير أنفسهم بدفع ثمنهم إلى من كاتبوهم. والمروى في مذهب الإمام أحمد أنه يجوز أن يفك من الزكاة الأسير المسلم لأن فيه فك رقبة من الأسر،كما أنه يمكن لسهم" في الرقاب "أن يصرف في تحرير الشعوب المستعمرة من الاستعباد.

خامسا: والغارمين.

وهم الذي تحملوا الديون وشق عليهم أداؤها، منهم من تحمل حمالة وضمن دينا فأجحف أي أذهب "بماله أو غريم في أداء دينه أو في معصية ثم تاب فهؤلاء لا يدفع إليهم ".

الغارمون نوعان:غارم مسلم فقير لمصلحة نفسه في المباح أو بسبب الكوارث والمصائب التي أصابتهم، وغارم مسلم لمصلحة المجتمع لإصلاح ذات البين أو للإنفاق في المصائب والكوارث التي تحل بالمسلمين، ولا يشترط الفقر في هذا النوع[3].

سادسا: وفي سبيل الله.

هو الطريق الموصل إلى رضاه، وهو واسع يشمل كل أنواع البر، من عمل، وإذا أطلقوا على الجهاد وهو الغالب الأعم. لقد اختلف العلماء بالمراد في سبيل الله وتوسع فيه البعض كثيرا، فمنهم من جعل مدلول في سبيل الله عاما لجميع القربات ومنه ممن أدخل فيها الحج وطلب العلم، غير أن جمهور الفقهاء ذهب إلى أن في سبيل الله هم الغزاة في سبيل الله تعالى فحسب. وما تجدر الإشارة إليه أن وسائل الجهاد تتجدد من عصر إلى آخر، والجهاد في الإسلام لا ينحصر في الغزو الحربي والقتال بالسيف، بل يشمل أولئك الذين يعملون على غزو العقول والقلوب بتعاليم الإسلام، أولئك المرابطون بجهودهم، وألسنتهم، وأقلامهم للدفاع عن عقائد الإسلام وشرائع الإسلام[4].

---

[1] يوسف القرضاوي، فقه الزكاة، ج2، ص805.

[2] نفس المرجع السابق، ص594.

[3] حمد بن عبد الرحمن الجنيدل، **مناهج الباحثين في الاقتصاد الإسلامي**، شركة العبيكان للطباعة والنشر، المملكة العربية السعودية،1984، ص159.

[4] جبارة مراد، **انعكاسات إعادة توزيع الدخل عن طريق الزكاة على دالة الاستهلاك الكلية مع إشارة إلى حالة الجزائر**، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة حسيبة بن بو علي،الشلف، الجزائر، 2009/2008، ص59.

سابعا: ابن السبيل.

يقصد بها السافر المضطر الذي ليس له المال أو النقود ما يكفيه للوصول إلى ما يقصد في عطي من الزكاة ما يوصله إلى بلده وإن كان غنيا في بلده. ويشترط أن يكون سفره في طاعة الله أو في غير معصية.[1]

المبحث الثاني: مفاهيم حول التنمية المحلية.

في إطار تطور فكرة التنمية، ظهر وتطور أيضا مفهوم التنمية المحلية، خاصة بعد الحرب العالمية الثانية، حيث حضيت المجتمعات المحلية باهتمام كبير في معظم الدول النامية كوسيلة فعالة لتحقيق التنمية الشاملة على المستوى الوطني.

سنتطرق في هذا المبحث التطرق إلى مفهوم التنمية المحلية من خلال التطرق إلى تعريفها، مجالاتها، خصائصها وأهدافها، وسائل تحقيقها واستراتيجياتها.

المطلب الأول: تعريف التنمية المحلية ومجالاتها.

تطرقنا في هذا المطلب إلى تعريف التنمية المحلية ومجالاتها.

الفرع الأول: تعريف التنمية المحلية.

قبل التعريف بالتنمية المحلية سنتطرق إلى:

أولا: تعريف التنمية.

بشكل عام يمكن أن نعرفها على أنها:(عملية معقدة وشاملة تضم جوانب اقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية مع عدم إهمال الجوانب النفسية والبيولوجية)[2]. فالتنمية في جوهرها عملية تغير اجتماعي قد يؤدي إلى تغيرات بنائية مما يطلب بالضرورة التنظيم والتنسيق بين مختلف نواحي التنمية لمساعدة المجتمع في عملية إعادة تكامله ويرى البعض أن التنمية لا تعني إشباع الحاجات الأساسية للجماهير فحسب، وإنما الرعاية الاجتماعية التي تعمل على اكتمال شخصية الفرد ثقافيا وروحيا كما تشمل القدرة على الابتكار ونوعية الحياة وحقوق الإنسان[3].

ويمكن تعريفها على أنها(عملية تعبئة وتنظيم جهود أفراد المجتمع وجماعاته، وتوجيهها للعمل المشترك مع الهيئات الحكومية بأساليب ديمقراطية لحل مشاكل المجتمع، وتحسين مستوى معيشة أبنائه اجتماعيا واقتصاديا، وصحيا وثقافيا، ومقابلة احتياجاته بالانتفاع الكامل لكافة الموارد الطبيعية والبشرية والفنية والمالية المتاحة)[4].

ثانيا:تعريف المجتمع المحلي.

يمكن تعريفه على أنه (عبارة عن مجموعة من الأفراد يعيشون في بقعة جغرافية محددة وثابتة إلى حد كبير تجمعهم مصالح اجتماعية واقتصادية مشتركة، ويتعاونوا مع بعضهم في مختلف نواحي النشاط في ظل مجموعة من

---

[1] نعمت عبد اللطيف مشهور، **الزكاة الأسس الشرعية والدور الإنمائي والتوزيعي**، ط1، سلسلة الرسائل الجامعية2 ، المعهد العالمي للفكر الإسلامي،1993 ، ص 8.

[2] سليمان الرياشي وآخرون، **الأزمة الجزائرية**، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 1996، ص 179.

[3] رشاد أحمد عبد اللطيف، **التنمية المحلية**، ط1، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر،2011، ص10 –11.

[4] إبراهيم حسن العسل، **التنمية في الفكر الإسلامي**،المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2006، ص 25.

النظم والعادات والتقاليد والروابط وتخلق فيهم شعورا بالانتماء إلى مجتمعهم)[1]،وقد عرف نيلسون تنمية المجتمع المحلي على (أنه ذلك النطاق المكاني المحدود الذي يتكون من مجموعة العناصر والعمليات والمحاور والأبعاد التي تساهم في تقدمه عن طريق حل مشكلاته الذاتية)[2].

ثالثا: تعريف التنمية المحلية

يشير مصطلح التنمية المحلية إلى النطاق الجغرافي للتنمية المحلية والذي يشمل منطقة جغرافية محددة ضمن البقعة الجغرافية الكاملة للدولة، ويمكن التمييز بين مستويين للتنمية المحلية هما المستوى المحلي الواسع والمستوى المحلي الضيق. حيث يشمل المستوى الواسع إقليمياً محدداً وفقاً للتقسيمات الإدارية السائدة في الدولة مثل الولاية (المحافظة) أو مجموعة من الولايات، وتسمى التنمية المحلية بمفهومها الضيق فيشمل مدينة أو قرية أو تجمعات سكانية محدودة أو صغيرة نسبياً[3].

كما يمكن تعريفها على أنها: (العمليات التي توحد بها جهود الأهالي وجهود السلطات الحكومية لتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمعات المحلية، وتحقيق التكامل لهذه المجتمعات في إطار حياة الأمة ومساعدتها على المساهمة التامة في التقدم الوطني)[4].

كما يمكن تعريفها على أنها: عملية التغيير التي تتم في إطار سياسة عامة محلية تعبر عن احتياجات الوحدة المحلية وذلك من خلال القيادات المحلية القادرة على استخدام واستغلال الموارد المحلية وإقناع المواطنين المحليين بالمشاركة الشعبية والاستفادة من الدعم المادي والمعنوي الحكومي، وصولا إلى رفع مستوى المعيشة لكل أفراد الوحدة المحلية ودمج جميع الوحدات في الدولة[5].

وهناك من يرى أن مفهوم التنمية المحلية يقوم على عنصرين رئيسيين هما[6]:

المشاركة الشعبية التي تقود إلى مشاركة السكان في جميع الجهود المبذولة لتحسين مستوى معيشتهم ونوعية الحياة التي يحيونها معتمدين على مبادرتهم الذاتية.

توفير مختلف الخدمات ومشروعات التنمية المحلية بأسلوب يشجع الاعتماد على النفس وعلى التشاركية في اتخاذ القرارات. فالتنمية المحلية تحمل في مضمونها فكرة التعاون بين مختلف الفاعلين لتحقيق أهداف تنموية تعود بالنفع على السكان المحليين الذين يعتبرون من الفاعلين في التنمية المحلية.

---

[1] محمد الأشرم، **محاضرات في المجتمع الريفي**، منشورات جامعة حلب، سورية، 1976، ص 131.

[2] عادل هواري وآخرون، **قضايا التغيير والتنمية الاجتماعية**، دار المعرفة الجامعية، مصر، 1998، ص 130.

[3] نائل عبد الحافظ العوامله، **إدارة التنمية الأسس النظريات التطبيقات العلمية**، ط1، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص 151.

[4] مصطفى الجندي، **الإدارة المحلية وإستراتيجياتها،منشأة المعارف**،الإسكندرية،مصر، 1987، ص 131.

[5] عبد المطلب عبد الحميد، **التمويل المحلي والتنمية المحلية**، الدار الجامعية لطبع ونشر التوزيع، الإسكندرية، مصر،ص 13.

[6] فؤاد بن غضبان، **التنمية المحلية ممارسات وفاعلون**، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015، ص 30.

ومن التعريفات السابقة يمكن استخلاص بعض المؤشرات المتعلقة بالتنمية المحلية والتي تتمثل في[1]:

- أنها تعتمد على الجهود الشعبية المحلية.
- أنها تتطلب الجهد المستمر لتحسين أوضاع غير مرضى عنها إلى أوضاع أخرى جيدة.
- التغيير من وضع معين إلى وضع أحسن.
- الاهتمام بجميع الفئات وكافة القطاعات وكل المجالات.

الفرع الثاني: مجالات التنمية المحلية.

بالنسبة لمجالات التنمية المحلية فهي متعددة، نذكر منها:

أولا: التنمية الاقتصادية.

تعرف التنمية الاقتصادية بأنها عملية تحسين وتنظيم واستقلال الموارد الإنتاجية (المادية والبشرية) بهدف زيادة الإنتاج الكلي من السلع والخدمات بمعدل أسرع من معدل الزيادة في السكان بهدف زيادة متوسط الدخل الحقيقي للفرد من السكان عامة والفرد من القوة العاملة بصفة خاصة خلال فترة زمنية معينة[2].

ثانيا: التنمية الاجتماعية.

وهو مجال تنموي يسعى للاهتمام بتنمية الجانب الاجتماعي للأفراد، حيث أن جوهر هذا المفهوم هو العنصر الإنساني للتركيز على قواعد مشاركة الفرد في التفكير وإعداد وتنفيذ البرامج الرامية للنهوض به وبالاهتمام وخلق الثقة في فعالية برامج التنمية الاجتماعية والتي تنحصر أساسا في الخدمات العامة والخدمات الاجتماعية.

وهناك علاقة بين التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية حيث لا يمكن أن تحدث تنمية اقتصادية دون تغير اجتماعي، ولا يمكن أن تحدث تنمية اجتماعية دون تنمية اقتصادية[3].

ثالثا:التنمية السياسية.

تتمثل التنمية السياسية في تنمية قدرات الجماهير على إدراك مشكلاتهم بوضوح وتنمية قدراتهم على تعبئة كل الإمكانات المتوفرة لمواجهة هذه التحديات والمشاكل بأسلوب عملي وواقعي، فالتنمية السياسية تؤدي إلى تعزيز روح الابتكار والانتماء والإنجاز مما يساعد على تحقيق الاستقرار داخل الدولة[4].

---

[1] عبد القادر حسين، **الحكم الراشد في الجزائر وإشكالية التنمية المحلية**، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية،كلية الحقوق والعلوم السياسية،جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان 2011، ص 55.

[2] رشاد أحمد عبد اللطيف، التنمية المحلية، مرجع سابق، ص 29.

[3] خيضر خنفري، **تمويل التنمية المحلية في الجزائر**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2010، الجزائر، ص21.

[4] فؤاد بن غضبان، التنمية المحلية ممارسات وفاعلون، مرجع سابق، ص 34.

المطلب الثاني: أهداف ومقومات التنمية المحلية.

في هذا المطلب تطرقنا إلى أهداف ومقومات التنمية المحلية.

الفرع الأول: أهداف التنمية المحلية.

ترمي التنمية المحلية إلى تحقيق مجموعة مترابطة من الأغراض التي تسهم في تطوير المجتمعات المحلية في كافة مناطق الدولة. ويتسم الهدف العام للتنمية المحلية بالشمولية وتعدد الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية والإدارية والبيئية وغيرها ويمكن تلخيص أهم أغراض التنمية المحلية فيما يلي[1]:

- توفير الخدمات العامة الأساسية في مختلف المدن والقرى والمناطق.
- تشجيع المشاركة الشعبية والمبادرات الفردية والجماعية من مختلف المناطق في المجالات التنموية بكافة أبعادها ومستوياتها المحلية والقومية. إن الاهتمام بموضوع التنمية المحلية (نظرياً وعملياً) يشكل دافعاً للتعاون والتنسيق بين كافة الجهود المتاحة محلياً ومركزياً.
- التوازن والعدالة في توزيع الأعباء والمكاسب التنموية بين مختلف المناطق في الدولة. حيث أن الترابط بين التنمية المحلية والإقليمية والقومية يحقق درجة عالية من التوازن والعدالة في تحمل أعباء التنمية ومسؤولياتها.
- استثمار الإمكانات البشرية والمادية والمحلية بما في ذلك من موارد مالية ومائية وسياحية وطاقات بشرية وغيرها من الإمكانات التي يمكن تفعيلها في المجالات التنموية الشاملة.
- تعزيز التعاون بين المحليات من جهة وبينها وبين الجهات المركزية من ناحية ثانية. حيث أن الهيئات والأفراد والجهات المحلية المختلفة يمكن أن تشترك في كثير من المشاريع المناسبة للظروف المحلية.
- المحافظة على الاستقرار والأمن المحلي بشكل مترابط مع إمكانيات الدفاع القومي من خلال تطوير المناطق المحلية وتوفير مقومات القوة والقدرة على مواجهة كافة المخاطر المحتملة.
- جذب الاستثمارات الوطنية والخارجية اللازمة للتنمية المحلية من خلال التنسيق والاتصالات مع الجهات المعنية وتعريفها بالفرص والاحتياجات المحلية.

الفرع الثاني: مقومات التنمية المحلية.

نتطرق هنا إلى المقومات التي تعتمدها التنمية المحلية والتي لا يمكن الاستغناء عنها، ونحاول عرضها في أربعة عناصر أساسية نستعرضها كالتالي:

- ✓ **التغير البنائي (البنياني):** إن التنمية المحلية تؤدي إلى تغيير بنائي، ولا يمكن تصور مجتمع متخلف تحدث فيه تنمية ولا يتغير بناءها لاجتماعي، بل انطلاقة التنمية المحلية وهدفها أن تفضى إلى تغير بنياني حقيقي بالمجتمع المحلي لتتخلص من المشكلات الاجتماعية التي ترسبت[2].

[1] نائل عبد الحافظ العوامله، إدارة التنمية الأسس النظريات التطبيقات العلمية، مرجع سابق، ص ص 155 –156.

[2] نبيل السمالوطي، علم اجتماع التنمية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، 1978، ص 204.

- ✓ **الدفعة القوية على المستوى الوطني:** لن يتأتى للمجتمعات المحلية الخروج من دائرة التخلف إلا بحدوث دفعة قوية، ودفعات متسلسلة وتمتلك الحكومات في البلدان المتخلفة إمكانيات التغيير وهي المسئولة عن ضمان حد أدنى لمستويات المعيشة للأفراد وإحداث الدفعات القوية والتي تتطلب قوة مدربة لتغطية احتياجات التنمية في مجالات العمل المختلفة.
- ✓ **الإستراتيجية الملائمة:** إن الإستراتيجية ضرورية لكل عمل وخطة تنموية وتتحدد الإستراتيجية وفق تحديد الأهداف والتخطيط العقلاني لتحقق التنمية المحلية أهدافها في التغيير البنائي الشامل. فتتدخل الدولة للتغيير البنائي عبر مؤسساتها الوطنية والمحلية ومشاركة المواطنين وأجهزة المجتمع وهيئاته، فتضافر الجهود في حاجة إلى وضع إستراتيجية ملائمة ومحكمة تنطلق من ذات المجتمع المحلي[1].
- ✓ **استحداث الانساق الديمقراطية داخل المجتمع المحلي:** إن التنمية المحلية في حاجة إلى إنشاء وتعاون الأنساق الديمقراطية معها والتي تتمثل في التنظيمات الشعبية المحلية ذات الصلاحيات القانونية والدستورية كالمجالس المحلية والتنظيمات السياسية والاجتماعية والثقافية والإنسانية، وبالتالي التنسيق الكامل بين الجهود الحكومية والشعبية.

المطلب الثالث: أجهزة التنمية المحلية ومراحلها.

تناولنا في هذا المطلب أجهزة التنمية المحلية ومراحلها.

الفرع الأول: أجهزة التنمية المحلية.

هذه الأجهزة هي برامج تتبعها السياسات التنموية، وكثيرا من الدول النامية تعتمدها في تطبيقاتها وهي ثلاثة برامج أساسية نجملها فيما يلي:

أولا: البرامج التكاملية: وهي تلك البرامج المخططة على الصعيد الوطني وتهدف إلى تنمية المجتمع من مختلف القطاعات، وتؤدي مثل هذه البرامج في مراحلها الأولى إلى أحداث تغيرات جوهرية لتحقيق توازن إنمائي يقوم على التنسيق والتعاون بين الجهود الحكومية والجهود المحلية الشعبية، وفي هذه الحالة تمر الموارد المالية عبر هذا التنظيم لتحقيق أهداف التنمية المخططة مركزيا بالتنسيق مع الإدارة المحلية التي هي امتداد للأجهزة المركزية الوطنية.

إن إيجاد أجهزة خاصة بالإنماء ولجان وهيئات يضمن توفر الاتصال بين أهرام مؤسسات السلطة المركزية وقواعد المؤسسة والجهود المحلية، وتعمل المراقبة القريبة والمتابعة التي يتطلبها تنفيذ هذه البرامج الإنمائية التي تدخل ضمن الخطة العامة للدولة[2]، وتهدف البرامج التكاملية إلى تحقيق التنسيق في مستويات ثلاث[3]، يتمثل المستوى الأول في الجانب الإداري المركزي عن طريق مكاتب للتخطيط.

---

[1] نبيل السمالوطي، **علم اجتماع التنمية**، مرجع سبق ذكره، ص207.

[2] سميرة كامل محمد، **التنمية الاجتماعية مفهومات أساسية برؤية واقعية**، المكتب الجامعي الحديث الإسكندرية، مصر، 1988، ص 24.

[3] محي الدين صابر، **قضايا التنمية في المجتمع العربي**، ط1، الدار التونسية للنشر، تونس، 1983، ص 135.

ومديريات، والمستوى الثاني يتمثل في الجانب الفني بتنسيق الخدمات، أما المستوى الثالث فهو يشمل الجانب الميداني لجهود التنظيمات والمحلية.

ثانيا: البرامج المكيفة

وهي برامج مركزية تنشط على مستوى المجتمع الوطني كاملا،غير أنها ترتكز على تنظيم المجتمع المحلي والمساعدة الذاتية، وتسعى إلى توجيه الجهود المتطوعة نحو تحقيق الأهداف المحددة على المستوى المحلي، والبرامج المكيفة كونها لا تسعى إلى تغيرات جذرية في التنظيم الإداري الحكومي العامل، بل قادر أن يتكيف مع النظم الإدارية القائمة، وتسعى البرامج المكيفة إلى إحداث تطوير في المجتمع المحلي عن طريق الجهود المشتركة بين المجتمع المحلي والمؤسسات الحكومية. إن العاملين في تنمية المجتمع المحلي عادة من المدربين فنيا على أعمال التنمية في حين هم عمال لدى النظام الحكومي العام، فالبرامج المكيفة تتكيف مع الضرورة العام.

ثالثا: برامج المشروعات

وهي نوع من برامج تنمية المجتمع المحلي ذات أهداف متعددة أما نطاقها المجالي فهي محددة جغرافيا وقد تشمل أحد القطاعات الاجتماعية، ويعد برامج المشروعات من أكثر برامج تنمية المجتمع نفعا للشعوب النامية التي تعاني وحدتها الوطنية بعض التفكك[1] وشساعة في أقاليم مناطقها كما هو الحال في بلد قاري كالجزائر.

الفرع الثاني: مراحل التنمية المحلية.

إن المراحل التي تعتمدها التنمية المحلية هي نفسها مراحل كالتنمية ذات طابع اجتماعي ومن هذه المراحل ما يلي:

أولا: معرفة وفهم البيئة الطبيعية للمجتمع المحلي.

لا يمكن إجراء تنمية من فراغ فضروري أن تقام دراسات للمجتمع المحلي من الناحية الجغرافية والمناخية والجيولوجية، فمعرفة البيئة معرفة عميقة يساعد في تنفيذ التنمية المحلية ولا يجعلها تقوم على التكهنات والأهواء بل على مستوى مدروس ووفق الموارد المتاحة لدى البيئة المحلية.

ثانيا: دراسة السكان وتركيبتهم.

إن هذه المرحلة تعد مقوم أساسي أمام التنمية المحلية فلا بد من معرفة من هم هؤلاء السكان والأعمار الغالبة عليهم، ونسبة العاملين منهم، ومستوياتهم الثقافية، والتوافق الاجتماعي، والتفاوت الطبقي كل هذه المعلومات تقدم للتنمية المحلية، والتعرف على الطبقات البشرية والإمكانيات التي لديهم، وكيفية مساهمتهم في الفعل التنموي المحلي.

[1] محي الدين صابر، قضايا التنمية في المجتمع العربي، مرجع سبق ذكره، ص 138.

ثالثا: التعرف على مظاهر الحياة الاجتماعية.

إن معرفة مظاهر الحياة الاجتماعية المحلية ورموزها جزء لإنجاح العملية التنموية، فمعرفة العادات المكونة للحياة الاجتماعية ومدى تمسك السكان بأعرافهم، وتقاليدهم، ومعرفة ميولهم وتطلعاتهم إلى ما يريدون وما يعارضون هذه البرامج والنظم السياسية للمجتمع المحلي، وما مدى انسجام هذه البرامج الإنمائية عموما والأنظمة المحلية معها ضروري لكل تنمية لعدم معارضتها وتفهم الناس لها وسرعة الانجاز والتطوير.

رابعا: دراسة النشاط الاقتصادي المحلي.

ما يميز المجتمعات المحلية المنعزلة أنها مجتمعات متناسقة وذات تكامل داخلي والتنمية المحلية عليها التعرف على النظام الاقتصادي القائم في هذا المجتمع، كمعرفة صور الإنتاج الزراعي والحرفي والصناعي والتعرف على أنواع الوظائف والمهن التي توجد بهذا المجتمع، فمكونات النشاط الاقتصادي يختلف من مجتمع لآخر.

المبحث الثالث: الدور الاقتصادي للزكاة.

إن دور الزكاة يمتد إلى التدخل في عصب الحياة الاقتصادية بالتأثير المباشر والغير مباشر في الإنتاج والاستهلاك وغيرها وهذا تحقيق أغراض النمو الاقتصادي ومساهمة في عمليات استحداث التنمية المحلية ومنه سنتطرق في المطلب الأول إلى أثر الزكاة في الاستهلاك والادخار والمطلب الثاني إلى أثر الزكاة على الاستثمار وإعادة توزيع الدخل والمطلب الثالث إلى دور الزكاة في محاربة التضخم والانكماش والبطالة.

المطلب الأول: أثر الزكاة في الاستهلاك والادخار.

تطرقنا في هذا المطلب إلى أثر الزكاة في الاستهلاك والادخار.

الفرع الأول: أثر الزكاة على الاستهلاك.

إن إنفاق الزكاة في مصارفها يزيد من حجم الاستهلاك، وذلك لأن نفقات الضمان الاجتماعي من حصائل الزكاة كالنفقات على الفقراء والمساكين العاملين عليها، في الرقاب، الغارمين، ابن السبيل تستحدث قوى شرائية جديدة تضعها تحت تصرفهم باعتبارهم عناصر استهلاكية يتمتعون بميول حدية استهلاكية عالية، وعلى اعتبار أن حجم الاستهلاك يزيد مع ازدياد الدخل وينقص بنقصانه فهم بالتالي يضاعفون من حجم استهلاكهم لأنهم في حاجة دائمة إلى إشباع رغباتهم، هذا ما يؤدي إلى ارتفاع طلباتهم، ومن ثم إلى ارتفاع معدلات الطلب الكلي الاستهلاكي في السوق، في المدى القصير هذا ما يؤدي إلى ارتفاع دالة الاستهلاك في المجتمع[1].

الفرع الثاني: أثر الزكاة على الادخار.

بما أن الادخار هو اقتطاع جزء من الدخل ورصده في حساب خاص قصد إعادة استثماره في مجال الحركة الاقتصادية المنتجة، إذن كل الأموال المدخرة تعمل كمرحلة سابقة عن الاستثمار.

---

[1] بودلال علي، بوبكليخة بومدين، **الزكاة ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية دراسة مقارنة بين تجربتي السودان والجزائر**، بحث مقدم للملتقى الدولي حول المالية الإسلامية المقامة في مدينة سفاقس، خلال الفترة 27-28-29 جوان 2013، تونس، ص 3.

فتطبيق الزكاة يجعل الثروة لا تمر إلا من خلال قناتين هما الإنفاق والاستثمار فلا مجال للادخار، مما يجعل الادخار مساوي الاستثمار، كما تنخفض السيولة إلى اقل مستوى لها، وفي ذلك الزيادة الطلب الاستثماري والاستهلاكي (للمحتاجين)، ومن ثم يزداد الطلب الكلي، مما يقلل من فرص حدوث الأزمات الاقتصادية التي يسببها فائض الادخار على الاستثمار.

إن وجود الزكاة يفرض تغييرا في عقلية دافعها وسلوكه عند اتخاذ قرار توزيع الدخل، بحيث تجعله يفكر آليا في استخدام المدخرات، لان عدم استغلالها واستثمارها يعرضها للتآكل، مما يعني أن دافعي الزكاة يتخذون قرارين في نفس الوقت:

- استهلاك دخولهم سواء في الإنفاق الاستهلاكي أو الاستثماري.
- ادخار دخولهم وحجبها عن التداول مما سوف يعرض نفسه لتناقص مدخراته تناقصا مستمرا، فليس أمامه سوى توجيهها نحو الاستثمار، وبذلك لا تجد المدخرات المتراكمة أمامها من سبيل سوى النماء والاستثمار في عامية الإنتاج.

هذا ما يجعلنا نقول أن العالم بأسره لم يعرف نظاما اقتصاديا مثل نظام الزكاة لحل مشكلة تراكم الثروة المعطلة أو المدخرة دون أن تستثمر فهي الأداة الاقتصادية التي لا تقبل المساومة في موضوع الاكتناز والادخار لأنها تحد من الميل للاحتفاظ بالثروة العاطلة، وتشكل باعثا على استثمار الثروات المجمدة.

ويمكن أن يؤدي تطبيق الزكاة دورا هاما في زيادة الادخار العام، ذلك أن المجالات التي لا تنفق فيها الحكومات جزءا لا يستهان به من الإنفاق يعد من مصارف الزكاة، وبذلك زيادة الادخار العام من خلال تخفيف الإنفاق العام، لكن يتوقف هذا بصفة أساسية على مدى كفايته، قبل تطبيق الزكاة،لإشباع الحاجات الحقيقية لمستحقي الزكاة. ومن المؤكد إن يكون اثر الزكاة المتوقع على الادخار العام ضعيفا عندما تطبق الزكاة في اقتصاد عاجز عن تلبية الحاجات الكافية.

فالحكومة المعاصرة تسخر جزءا من الإنفاق العام على مجالات تعد أصلا من مصارف الزكاة، يمكن استخدام الزكاة لتغطيتها، وبتال يتسمح للدولة أن تدخر جزءا هاما من ايرادتها وتستعملها في مجالات أخرى،كما يمكن اعتبار أن اقتطاع الزكاة ادخارا تقوم به الدولة[1].

[1] لبنى العطار، **إدارة أموال الزكاة دراسة مقارنة بين صندوقي الزكاة الجزائري واللبناني**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة الجزائر3 2003-2009، الجزائر، ص46.

المطلب الثاني: أثر الزكاة على الاستثمار وإعادة توزيع الدخل والثروة.

تناولنا في هذا المطلب إلى أثر الزكاة على الاستثمار وإعادة توزيع الدخل والثروة.

الفرع الأول: أثر الزكاة على الاستثمار.

وتأثير الزكاة على الاستثمار يأتي من أكثر من زاوية ونظن أننا ذكرنا بعضها في النقطة السابقة وهي:

- ✓ أن تحصيل الزكاة من أصحابها من شأنه دفع هؤلاء وتحفيزهم إلى استثمار أموالهم حتى لا تأتي عليها صدقة، ولهذا أمر رسول الله ﷺ ((بأن يتجروا في أموال اليتامى حتى لا تأكلها الصدقة)).
- ✓ إن انفاق الفقراء للزكاة في شراء احتياجاتهم من سلع وخدمات يزيد من تيار الاستهلاك وهذا معناه زيادة الطلب الكلي وهذا بدوره يدفع أصحاب المشروعات إلى التوسع في استثماراتهم لتغطية الزيادة في الطلب.
- ✓ توزيع الزكاة وفق لمبدأ الغناء وإقامة مشروعات إنتاجية للفقراء من أفضل طرق واجدها لتشجيع الاستثمار.
- ✓ الزكاة كوسيلة لمنع تركز الثروة في يد فئة قليلة وبقاء الرأس المال مرهون في يد القلة من أفراد المجتمع والتي تتحكم في استثماره بدون منافسة يعطل هذا المال عن كثير من الاستثمار أما إذا توفر المال وتم انتشاره في أيدي معظم الناس زاد الحافز للاستثمار والبحث عن المشروعات إنتاجية مربحة.
- ✓ ما ذكر حول أن الزكاة توفر من العوامل الاجتماعية والسياسية الأزمة لعملية التنمية الاقتصادية وإقامة بنية التحتية والهياكل الأساسية يشجع أصحاب رؤوس الأموال على الاستثمار.[1]

الفرع الثاني: أثر الزكاة حول إعادة توزيع الدخل والثروة.

إن تنامي الموارد الزكوية يساهم بشكل فعال في ترشيد عمليات توزيع الثروات والدخول سواء على مستوى التوزيع الأولي لمصادر الثروة حيث يتحول جزء من تلك المصادر إلى صندوق الزكاة، أو على مستوى توزيع عوائد عوامل الإنتاج حيث يصبح جزءا منها يوجه إلى صندوق الزكاة، أو على مستوى التوزيع التوازني حيث يتم تحويل جزء من عوائد عوامل الإنتاج المتحققة لتكوين الموارد الزكوية وتوزيع منافعها وعوائدها على الجهات والفئات المستحقة وكل ذلك يؤثر إيجابيا على حركية النشاط الاقتصادي.[2]

[1] علاء الدين عادل الرفاتي، **الزكاة ودورها في الاستثمار والتمويل**، بحث مقدم للمؤتمر العلمي الأول، فلسطين، 8-10 ماي 2005،ص 8-9.

[2] سيد احمد حاج عيسى، ايراين ايمان، **تجربة صندوق الزكاة الجزائري في تثمير أموال الزكاة**، جامعة البليدة، 2003، الجزائر، ص5.

المطلب الثالث: دور الزكاة في محاربة التضخم والانكماش والبطالة.

في هذا المطلب تطرقنا إلى دور الزكاة في محاربة التضخم والانكماش والبطالة.

الفرع الأول: دور الزكاة في محاربة التضخم.

- **الجمع النقدي لحصيلة الزكاة:** وذلك من أجل التقليل من حجم الكتلة النقدية في التداول وصولا إلى تحقيق المصلحة الحقيقية المترتبة عن تخفيض حدة التضخم, التقليل من انعكاساته السلبية على الاقتصاد الوطني[1].
- **الجمع المسبق لحصيلة الزكاة:** قد تلجأ الدولة إلى الجمع المسبق لحصيلة الزكاة, بغية التأثير التخفيض على الكتلة النقدية المتداولة للحد من الآثار السلبية للتضخم, ويكون هذا الجمع المسبق لحصيلة الزكاة حسب الظروف السائد, إذ قد تلجأ الدولة إلى جمع حوالي 50% جمعا مسبقا أو أقل من ذلك أو أكثر ويتم كل ذلك عن طريق التراضي بين الهيئة المشرفة على عمليات الجمع والتحصيل وأصحاب الأموال منع أللإكراه[2], والقوال بجواز تعجيل الزكاة عن موعدها هو قول الجمهور حيث ذهب أبو حنيفة والحنابلة والشافعية وأبو عبيد إلى أنه متى وجد سببا لوجوب باكتمال النصاب, فانه يجوز تقديم أو تعجيل الزكاة فتدفع مقدم السنة أو سنتين أو أكثر, وقد استدل هؤلاء المجيزون بالسنة والقياس, أما من السنة فاستدلوا بحديث أبو داود عن ابن عباس رضي الله عنهما أن العباس سأل رسول الله ﷺ((تعجيل صدقته قبل أن تحل, فرخص له))[3], أما القياس فقاسوا تعجيل إخراج الصدقة قبل أن يحل موعد سدادها على جواز تعجيل سداد الدين قبل أن يحل موعد سداده بجامع أن كل من هم أحق مالي متعلق بذمة الإنسان, أما المالكية فقد رفضوا التعجيل وبعضهم جوزه في الزمن اليسير نحو شهر والراجح جواز تعجيلها لحاجة أو مصلحة, ولكن بشرط ألا يكون ذلك هو الأصل بل يكون هو الاستثناء, وأن لا يزيد تعجيلها عن حولين[4].

---

[1] صالحي صالح , **المنهج التنموي البديل في الاقتصاد الإسلامي**, دار الفجر، القاهرة، 2006, ص617.

[2] نفس المرجع السابق , ص104.

[3] رواه أبو داود, سنن أبي داود, **كتاب الزكاة**, دار الفكر, ص115.

[4] أحمد يوسف, **أحكام الزكاة وأثرها المالي والاقتصادي**, دار الثقافة, القاهرة, مصر, 1990، ص ص161 –163.

الفرع الثاني: دور الزكاة في محاربة الانكماش.

- **الجمع العيني للزكاة:** هذه الوسيلة التي تبدو متاحة شرعا, وتقتضي جمع الزكاة عينا (سلع) ممن تجب عليه, وتوزيعها عينا, وذلك في أوقات الكساد الاقتصادي, وهذا يؤدي إلى تخفيض المخزون السلعي لدافعي الزكاة وسد باب الادخار أمام آخذي الزكاة[1].
- **تأخير جمع الزكاة:** قد تلجأ الدولة إلى تأجيل جباية حصيلة الزكاة للتأثير في الأوضاع الاقتصادية السائدة[2] وكانت هناك حاجة ماسة أو مصلحة معتبرة, كحدوث القحط والمجاعة أو الجائحة, فقد ذكر أبو عبيد في كتابه الأموال عن ابن أبي ذياب أن عمر بن الخطاب رضي الله ((عنه أخر الصدقة عام الرمادة)), فلما أحيا الناس بعثني فقال((أعقل فيهم عقالين, فأقسم فيهم عقالا وأتني بالآخر)).[3] وإجمالا يمكننا القول أن فاعلية السياسة المالية في علاج الفجوات الاقتصادية الانكماشية والتضخمية تكون أقوى في مجتمع الزكاة[4].

الفرع الثالث: دور الزكاة في محاربة البطالة.

للزكاة أثران على مشكلة البطالة في المجتمعات، أحدهما مباشر والآخر غير مباشر

أولا: الأثر المباشر للزكاة على مشكلة البطالة.

تؤدي الزكاة إلى تقليص معدلات البطالة في المجتمعات التي تؤديها، وذلك عن طريق تعيين العاملين عليها الذين دلتهم عليها لآية الكريمة في قوله تعالى﴿إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ فَرِيضَةً مِّنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾[5]،حيث يشكل هؤلاء جهازا متكاملا من المختصين ومساعديهم. حيث إن المهام المرتبطة بتحصيل الزكاة وتوزيعها على مستحقيها تتطلب أعوانا كثيرين، فمنهم الجابي، المحصي والموزع والمؤتمن على حسن أدائها والحفاظ على أموال الزكاة وصرفها في سبلها التي حددها الله سبحانه وتعالى والمتمثلة في مصارفها الثمانية، حيث أن هذه الدورة من شأنها أن تخلق حيوية في توظيف اليد العاملة وبالتالي القضاء الجزئي على معضلة البطالة التي تهدد مجتمعاتنا المسلمة تحديدا، كما أن للزكاة دور جوهري في تفريج كرب الغارمين والذين عادة ما يشكلون أداة توظيف لليد العاملة في وحدات نشاطهم، وعليه فإن حرمان هذه الطبقة من هذا المصدر التمويلي من شأنه أن يعود بالضرر عليهم وبالتالي تدهور سوق العمالة من جهة والاستثمار من جهة أخرى،حيث أن كليهما يعمل على تدعيم الركود الاقتصادي، وعليه فبفضل سهم الغارمين تتحول الطاقات العاطلة إلى طاقات منتجة مفيدة للمجتمع، مما يؤدي لانتعاش اقتصاد الدولة والحد من الركود بها.

---

[1] محمد أنس الزرقاء, **دور الزكاة في الاقتصاد الإسلامي وأسسه المالية**, اقتصاديات الزكاة مرجع سابق, ص ص441– 446.

[2] صالح صالحي, المرجع نفسه, ص104.

[3] يوسف القرضاوي, فقه الزكاة , مرجع سابق, ص829.

[4] المرسي السيد حجازي, الزكاة و التنمية في البيئة الإسلامية, مرجع سابق, ص23.

[5] سورة التوبة، الآية 20 .

ثانيا: الأثر غير المباشر للزكاة على مشكلة البطالة.

يتمثل هذا الدور في إنعاش الطلب الفعال الذي من شأنه أن يؤدي إلى زيادة الإنتاج ومن ثم زيادة الطلب على العمالة. تجدر الإشارة إلى أن مصارف الزكاة تدخل في أهم مكونات الطلب الكلي وهي الاستهلاك وذلك بتوزيعها على الفقراء والمساكين والمؤلفة قلوبهم والعاملين عليها. وكذا الاستثمار من خلال بابي "الغارمين وفي سبيل الله".وعليه يتضح منطقيا أن الزكاة تعمل على تدعيم الطلب وبالتالي فهي تعمل ضمنيا على محاربة البطالة. كما أن الزكاة تلعب دورا أساسيا في عملية توزيع الدخل، ذلك من خلال منح الصدقات للفقراء والمساكين والذي ثبت اقتصاديا أن لهم ميل حدي للاستهلاك أكبر من الأغنياء، وعليه فإن ذلك من شأنه أن يؤدي إلى زيادة الإنفاق الاستهلاكي من طرف هذه الطبقات المحرومة وهذا بدوره سيؤدي إلى زيادة الإنتاج لتلبية هذا الطلب المتزايد، وهذا مدعاة لزيادة الدخل الكلي ويعني ضمنيا زيادة نصيب الفرد من الدخل الوطني من جانب وزيادة الطلب على اليد العاملة لتلبية الطلب المتزايد على الإنتاج من جانب آخر.[1]

[1] **الوافي الطيب، دور الزكاة في معالجة مشكلتي البطالة والفقر تجربة صندوق الزكاة الجزائري**، مداخلة خلال الملتقى الدولي للمالية الإسلامية بعنوان الرؤية الإسلامية لمقاومة الفقر والبطالة عن طريق الزكاة والأوقاف والتمويل المصغر، بصفاقص، أيام 28–29– 27 جوان 2013، تونس، ص ص 2-3.

خلاصة الفصل:

تبين لنا أن الله قد أوجب علينا حقوقا في الأموال، وتعتبر الزكاة من أساسيات هذه الحقوق، فهي حق يؤديه الفرد بشكل ملزم، ومفهوم الزكاة مرتبط بنماء، ويتناسب مقدار أخراجها تناسبا عكسيا للجهد المبذول في تحقيق نماء المال، ويقوم ولي الأمر باقتطاع الزكاة جبرا بشروط محددة ومنضبطة، وصرفها في أوجهها التي حددها الشارع بنص قرآني يشمل أفرادا، ويستغرق في أوصافها بحيث تشمل أموالا لزكاة النواحي الاقتصادية و الاجتماعية للمجتمع.

تمهيد:

إن الهدف من تحصيل وصرف أموال الزكاة عن طريق مؤسسة تنظيمية هو تحقيق الصورة الخيرية من خلال مساعدة الفقراء والمحتاجين، والصورة الاستثمارية بتمويل المشاريع الصغيرة بالقروض الحسنة، وكلا الهدفين يحقق معاني التآزر والتعاون من أجل تخفيف من حدة الفقر والبطالة.

إن اعتماد الجزائر على أسلوب التنظيم المؤسساتي في تحصيل فريضة الزكاة وفي صرفها على مستحقيها نابع من قناعة نجاح هذه الفكرة، فقد تم إنشاء صندوق الزكاة الجزائري سنة 2003، وبعد مرور 10 سنوات على بداية أول تجربة لصندوق الزكاة أصبحت مؤسسة تمويلية غير ربحية قائمة بذاتها لها هيكلها الإداري والتنظيمي واستطاعت أن تبني سمعة جيدة، ونالت رضى القائمين عليها وكذا المستفيدين والمزكين وهذا نظرا للنتائج المحققة فهي تعمل على تحسين أوضاع الفئات الفقيرة في المجتمع.

حيث يساهم صندوق الزكاة لولاية الوادي بدور كبير في تمويل التنمية المحلية، من خلال جمع أموال الزكاة والصدقات من أصحابها، وتوزيعها على المستحقين، كما يخصص جزء من أمواله على شكل قروض حسنة.

ومما سبق تناولنا في المبحث الأول ماهية صندوق الزكاة، وفي المبحث الثاني آلية عمل صندوق الزكاة، أما في المبحث الثالث تطرقنا إلى دراسة إحصائية لصندوق الزكاة بولاية الوادي.

المبحث الأول: ماهية صندوق الزكاة لولاية الوادي.

تناولنا في هذا المبحث حقيقة صندوق الزكاة من حيث التعريف والنشأة، حيث قمنا بتقسيمه إلى ثلاثة مطالب، المطلب الأول لتعريف صندوق الزكاة ونشأته، والمطلب الثاني تطرقنا فيه إلى الهيكل التنظيمي لصندوق الزكاة، بينما المطلب الثالث يوضح أهداف صندوق الزكاة ومراقبته.

المطلب الأول: التعريف بصندوق الزكاة الجزائري ونشأته.

وستناول في هذا المطلب تعريف صندوق الزكاة الجزائري والصندوق المحلي ونشأته

الفرع الأول: تعريف صندوق الزكاة.

عرف بعدة تعاريف نختار منها:

- صندوق الزكاة مؤسسة دينية اجتماعية تعمل تحت إشراف وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، والتي تضمن له التغطية القانونية بناءا على القانون المنظم لمؤسسة المسجد.[1]
- صندوق الزكاة هو مؤسسة اجتماعية تقوم على ترشيد داء فريضة الزكاة جمعا وتوزيعا وفق أحكام الشريعة الإسلامية والقوانين الساري العمل بها في مجال الشريعة الإسلامية.[2]
- صندوق المحلي، هو مؤسسة خيرية دينية تعمل على جباية وصرف الزكاة في إطار إسلامي وقانوني وهو فروع صندوق الزكاة الوطني.[3]

الفرع الثاني : نشأة صندوق الزكاة.

يعد صندوق الزكاة الجزائري صندوق حديث النشأة، حيث استعانت وزارة الشؤون الدينية والأوقاف بنخبة من الجامعيين لفتح التفكير في إنشاء صندوق الزكاة، وكان ذلك سنة 2003م وذلك لأجل الحفاظ على أموال هذه الفريضة وترشيد إنفاقها وفق ما ورد في الشريعة الإسلامية وتحقيق الأهداف المراد تحقيقها حيث التجربة بولايتي عنابه وسيدي بالعباس، سنة2004م وتم تعميم المشروع على كامل التراب الوطني وذلك بفتح حسابات بريدية جارية على مستوى كل ولاية، والتي منها صندوق الزكاة لولاية الوادي، وقد ارتكز إنشاء هذا الصندوق وفق لتعاليم شرعية وأخرى قانونية.[4]

---

[1] موقع: وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، www.marw.dz/index.php/2015-03-24-13-19-40/10-2010-01-05-08-27-32html تاريخ التصفح 21-04-2017

[2] مراد مختاري، **دور صندوق الزكاة في تشجيع وتحفيز الاستثمار**، دراسة بعض التجارب الرائدة، رسالة ماجستير في اقتصاد ومالية الدولة، غير منشورة، كلية علوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسير، جامعة يحي فارس، المدية، الجزائر، 2012/2011، ص169.

[3] أم الخير مرغني، **إقليمية الزكاة ودورها في التنمية الاقتصادية صندوق الزكاة لولاية الوادي**، رسالة ماستر في العلوم الإسلامية، تخصص معاملات معاصرة، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر، 2016/2015، ص 42.

[4] حوحو حسينة، **الدور التمويلي لزكاة في المجتمع المعاصر**، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر،2010/2009، ص ص168-169.

أولا: المرجعية الشرعية.

وذلك بالرجوع للأدلة الشرعية التي نصت على فريضة الزكاة والتي منها قوله تعالى: ﴿ وَأَقِيمُواْ الصَّلاَةَ وَءَاتُواْ الزَّكَاةَ وَمَا تُقَدِّمُواْ لأَنفُسِكُمْ مِنْ خَيْرٍ تَجِدُوهُ عِنْدَ اللهِ إِنَّ اللهَ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ ﴾[5]، وكذلك ﷺ عن ابن عمر، رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: ((بني الإسلام على خمس: شهادة أن لا اله إلا الله وأن محمد رسول الله، وإقامة الصلاة، وإيتاء الزكاة، وصوم رمضان وحج البيت لمن استطاع إليه سبيل)).

ثانيا: المرجعية القانونية.

نصت العديد من القوانين على تنظيم طرق تحصيل وصرف الزكاة ونذكر منها: الدستور الجزائري وقانون المسجد.

- **الدستور الجزائري.**

قد نص الدستور الجزائري على أن دين الدولة الجزائرية هو الإسلام، وذلك من خلال نص المادة2 من القانون والتي نصت على: ((**الإسلام دين الدولة**))[6]، والزكاة أحد أركان الإسلام فلا يستقيم الإسلام إلا بتوفر أركانه الخمسة.

- **قانون مؤسسة المسجد.**

وذلك من خلال المرسوم التنفيذي رقم 08-411، المؤرخ في 26 ذي الحجة عام1429هـ الموافق ل:24ديسمبر2008، المتضمن القانون الأساسي الخاص بالموظفين المنتمين للأسلاك الخاصة بالإدارة المكلفة بالشؤون الدينية والأوقاف وذلك من خلال المواد:5 و22 و29، والتي تنص على مهام الموظفين في هذه السنة[7].

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لصندوق الزكاة.

يتكون الهيكل التنظيمي لصندوق الزكاة في ثلاث لجان أساسية وهي:

أولا: اللجنة الوطنية لصندوق الزكاة.

وتعرف أيضا بالهيئة المركزية للزكاة وتكون على المستوى الوطني، وتتمثل مهامها فيما يلي

- رسم ومتابعة السياسة الوطنية للصندوق.
- النظر في المنازعات.

---

[5] سورة البقرة، الآية 110.

[6] دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **الجريدة الرسمية رقم76 المؤرخة في 8 ديسمبر1996**، معدل بالقانون 02- 03 الممضي في10 أفريل2002، الجريدة رقم 25 المؤرخة في14 أفريل2002، المادة 2.

[7] دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **الجريدة الرسمية رقم73المؤرخة في 30 ذو الحجة 1429 هـ الموافق لـ 28 ديسمبر2008**.

- التنظيم من حيث اللوائح والنظام الداخلي وإعداد الاستثمارات وإنشاء الهيئات الولائية وإنشاء بطاقة وطنية خاصة بالزكاة.
- وضع الضوابط المتعلقة بجمع الزكاة وتوزيعها.
- وضع البرنامج الوطني للاتصال.
- البحث والتطوير.
- الرقابة الشرعية.

وتتشكل هذه اللجنة من الهيئات التالية:

المجلس الأعلى لصندوق ولجان المجلس الأعلى لصندوق الزكاة والمكتب الوطني لصندوق الزكاة.

ثانيا: اللجنة الولاية لصندوق الزكاة.

تكون على مستوى كل ولاية من ولايات القطر الوطني، وتتمثل مهامها في:

- تنظيم العمل من خلال إنشاء اللجان القاعدية والتنسيق بينها، إنشاء بطاقة ولائية للمستحقين والمزكين لضمان تجانس العمل وتنظيم عملية التوزيع.
- مهمة الرقابة والمتابعة.
- مهمة التوجيه.
- مهمة النظر في المنازعات.
- مهمة الأمر بالصرف.

كما تتشكل هذه اللجنة من الهيئات التالية:

المكتب التنفيذي وهيئة المداولات ولجان هيئة المداولات الولائية[8].

ثالثا: اللجنة القاعدية لصندوق الزكاة.

وتكون على مستوى كل دائرة[9]، وتتمثل مهامها فيما يلي:

- إحصاء المزكين والمستحقين.
- التوجيه والإرشاد.
- التحصيل وتنظيم توزيع الزكاة.
- المتابعة.
- تحسيس المواطنين.

[8] لبنى العطار، **إدارة أموال الزكاة دراسة مقارنة بين صندوق الزكاة الجزائري واللبناني**، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير وعلوم تجارية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير جامعة الجزائر3، الجزائر، 2003-2009، ص134.

[9] سالمي جمال، **فعالية مؤسسة الزكاة في تخفيض تعداد الفقراء بالجزائر**، مجلة رسالة المسجد، العدد6 ، 1430هـ، جوان 2009، ص54.

وتتشكل هذه اللجنة من الهيئات التالية: المكتب التنفيذي وهيئة المداولات.

المطلب الثالث: أدوات الرقابة في نشاط صندوق الزكاة وأهدافه.

في هذا المطلب تطرقنا إلى أدوات الرقابة في نشاط صندوق الزكاة وأهدافه.

أولا: أدوات الرقابة في نشاط الصندوق:

لكل مواطن ولكل هيئة الحق في الإطلاع على مجموع الإيرادات المتأتية من جمع الزكاة، وكيف تم توزيعها وذلك عن طريق:

- التقارير التفصيلية التي تنشر في كل وسائل الإعلام.
- وضع القوائم التفصيلية تحت تصرف أي هيئة أو جمعية للاطلاع على قنوات صرف الزكاة.
- نشر الأرقام بالتفصيل على موقع الوزارة على الإنترنت.
- اعتماد نشريه صندوق الزكاة كأداة إعلامية تكون في متناول كل الجهات والأفراد.
- لا بد على المزكي أن يساعد الجهاز الإداري للصندوق في الرقابة على عمليات جمع الزكاة، وذلك بإرسال القسائم أو نسخا منها إلى لجان المداولات المختلفة على كل المستويات[10].

ثانيا: أهداف صندوق الزكاة.

يهدف صندوق الزكاة إلى:

- الدعوة إلى أداء فريضة الزكاة التي هي ركن من أركان الإسلام، وإحياءها في نفوس المسلمين وتعاملاتهم.
- جمع التبرعات والهبات والمساعدات وأموال الصدقات النقدية.
- توزيع أموال الزكاة على الجهات الشرعية.
- توعية وإعلام الأفراد وكل الجهات المختصة بطرق جمع الزكاة وتوزيعها، بوسائل الإعلامية كالراديو والتلفزيون، الانترنت، والجرائد.....[11].

[10] لموقع الرسمي لوزارة الشؤون الدينية و الأوقاف بالجزائر،تاريخ الإطلاع: 2017/04/12.

www.marw.dz/index.php/2015-03-24-13-19-40/ 10-2010-05-08-27-32.html

[11] علاش أحمد وقرماطية زهية، **تجربة صندوق الزكاة الجزائري في تمويل المشروعات المصغرة**، المؤتمر العلمي الدولي الثاني حول دور التمويل الإسلامي غير الربحي الزكاة والوقف في تحقيق التنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة البليدة، الجزائر، 20-21 ماي2013، ص11.

المبحث الثاني: آلية عمل صندوق الزكاة بولاية الوادي.

يعتبر صندوق الزكاة ممول مالي، يمكن استخدامه في حيز التنفيذ والتطبيق بصورة أكثر فعالية ليؤدي دوره في المجال الاقتصادي والاجتماعي مما يحقق مصالح المجتمع، وعليه سنتناول في هذا المبحث التعريف بالكيفية التي تدُار بها أموال الزكاة على مستوى الصندوق من تحصيل وتوزيع وتخصيص استثماري.

المطلب الأول: طرق تحصيل الزكاة.

أولا: الحوالة البريدية

ويمكن الحصول عليها من كل مكتب بريدي عبر كامل التراب الوطني، وتضع عليها مايلي:

- اسمك أو عبارة (مزكي، محسن، ....).
- المبلغ المدفوع بالأرقام والحروف.
- رقم حساب صندوق الزكاة لولايتك.

ثانيا: الصك

يدفع للمكتب البريدي يكون كما يلي:

- رقم حساب صندوق الزكاة لولايتك.
- المبلغ المدفوع بالأرقام والحروف.

ثالثا: الصناديق المسجدية

وهي صناديق موجودة على مستوى كل مسجد، تجمع فيها أموال الزكاة تسهيلا على المواطنين الذين يصعب عليهم دفعها في الحسابات البريدية، ويتسلم من إمام المسجد قسيمة تدل على أنه دفع زكاته إلى صناديق المسجدية، مما يمكنه من مساعدة الهيئة في الرقابة وذلك بإرسال نسخة من قسيمة إلى اللجنة القاعدية أو الولائية أو الوطنية[12].

المطلب الثاني: صرف أموال الزكاة بولاية الوادي.

في هذا المطلب تطرقنا إلى صرف أموال الزكاة بولاية الوادي.

الفرع الأول: كيفية توزيع أموال الزكاة.

يتم تبني توزيع الزكاة في الجزائر على أساس الحصيلة الزكوية وعدد المحتاجين المحصيين فتعطى الأولوية في منح الزكاة إلى أكثر الأشخاص حاجة لها وهم الفقراء والمساكين قاعدة وبقدر ما يجمع كل مسجد أو كل صندوق أو جمعية خيرية(مؤسسات الزكاة) بقدر ما يوزع، و عليه يتم توزيع زكاة كل من الأموال و الفطر وفقا للنسق التالي:

[12] كمال رزيق وبراهمي خالد، **تجربة الجزائر في التمويل الزكوي دراسة تحليلية لصندوق الزكاة لولاية تبسة 2004–2012**، المؤتمر العلمي الدولي الثاني حول دور التمويل الإسلامي غير الربحي الزكاة والوقف في تحقيق التنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة البليدة، الجزائر، 20–21 ماي2013، ص5.

أولا:بالنسبة لزكاة المال.

- تقوم اللجان المسجدية بإحصاء الفقراء والمساكين (في شكل عائلات وليس أفراد) في الأحياء المحيطة بالمسجد بناء على استمارة خاصة مدعمة بوثائق تبين الوضعية الاجتماعية للعائلة.
- ترسل القوائم للجنة القاعدية على مستوى الدائرة للترتيب والمصادقة.
- ترسل الملفات إلى اللجنة الولائية لصندوق الزكاة لصرف المبالغ عن طريق الحوالات البريدية، أو شيكات.

ثانيا: بالنسبة لزكاة الفطر.

- تجمع في المساجد ابتدءا من منتصف رمضان (تودع بالصندوق المسجدي).
- يتم إحصاء الفقراء والمساكين وترتيبهم حسب الأولوية.
- ترسل الملفات إلى اللجنة الولائية لصندوق الزكاة لصرف المبالغ عن طريق الحوالات، البريدية، أو شيكات.
- تقدم لهم المبالغ المجموعة مباشرة خلال ثلاث أيام من شهر رمضان[13].

الفرع الثاني: أوجه صرف أموال الزكاة.

يتم صرف أموال الزكاة بناء على المداولات النهائية للجنة الولائية للزكاة كالتالي:

أولا: الإعانات المالية المباشرة للعائلات الفقيرة.

وهذا حسب الأولوية، وذلك بإعطائها مبلغا سنويا أو سداسيا أو فصليا، وباعتبار أن الزكاة أداة لتوزيع الأموال وإحداث التوازن الاجتماعي.

ثانيا: تمويل المشاريع الاستثمارية لفائدة الشباب البطال.

من خلال شراء معدات أو آلات لازمة لمزاولة حرفة معينة يتقنها ذلك الشاب أو تقديم قرض حسن وعليه فإن إيجابيات صندوق الزكاة لا تقتصر على تقديم إعانات مالية مباشرة تسمح لعائلات كثيرة بتلبية حاجياتها المتزايدة، بل تتعدّى ذلك إلى مساعدة الشباب على مباشرة مشاريع تعود بالنّفع عليهم وعلى عائلا تهم على المدى المتوسط والبعيد[14].

الفرع الثالث: نسب صرف الزكاة.

أولا: الحالة الأولى.

إذا لم تبلغ حصيلة الزكاة الحد الأدنى للاستثمار القدر بـ 5.000.000.00دج في هذه الحالة يكون التوزيع عن طريق الدعم المباشر ويكون كما يلي:

---

[13] بلقاسم فتيحة، **دور صندوق الزكاة الجزائري في الحد من البطالة للفترة 2003-2013**، مذكرة لنيل شهادة الماستر للعلوم المالية، تخصص مالية مؤسسة، جامعة العقيد أكلي محند أولحاج، البويرة، الجزائر،2015/2014، ص74.

[14] الوافي الطيب، دور الزكاة في معالجة مشكلتي البطالة و الفقر تجربة صندوق الزكاة الجزائري، مرجع سبق ذكره، ص63.

- يختار من بين طالبي الزكاة الأكثر فقرا.
- توزيع نسبة 87.5 % على الفقراء والمساكين.
- توزيع نسبة 12.5% على مصاريف تسيير صندوق الزكاة وتكون كالآتي:
  - ✓ 2 % منها توجه لمصاريف خدمات اللجنة الوطنية لصندوق الزكاة.
  - ✓ 4.5 % منها توجه لمصاريف خدمات اللجنة الولائية لصندوق الزكاة.
  - ✓ 6 % منها توجه لمصاريف خدمات اللجنة القاعدية لصندوق الزكاة[15].

ثانيا: الحالة الثانية.

إذا بلغت الحصيلة 5.000.000.00دج أو تجاوزته يكون التوزيع كما يلي:

- الدعم المباشر للفقراء العاجزين عن أداء عمل أو حرفة.
- الاستثمار لصالح الفقراء من حاملي الشهادات وأصحاب الحرف كما يلي:
  - ✓ 50 % توجه للفقراء والمساكين.
  - ✓ 12.5 % لمصاريف صندوق الزكاة.
  - ✓ 37.5 % لتنمية حصيلة الصندوق[16].

ملاحظات.

أولا: تصرف الميزانية المخصصة للاستهلاك والمقدرة ب87,5% من الحصيلة ، وتوجه لفائدة الفقراء والمساكين وبذلك فإن حصيلة الاستثمار المعتاد اعتمادها في الحملات السابقة تلحق بحصيلة الاستهلاك في هذه الحالة.

ثانيا: القروض الحسنة مجمدة من طرف وزارة الشؤون الدينية والأوقاف منذ سنة 2014[17].

ثالثا: ولا يتم توزيع أموال الزكاة إلا بعد دراسة إحصائية تقوم بها اللجنة القاعدية، وذلك لجمع عدد مستحقي الزكاة محليا، والقيام بترتيبها حسب الأولوية ثم تقدر اللجنة الولائية للزكاة الحصة التي ستمنحها لكل عائلة وتمنح لهم عن طريق الحوالات البريدية[18].

---

[15] المنشور الوزاري، **139 لسنة 2004**، الصادر من وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، الجزائر.

[16] مقابلة شخصية، مع السيد محمد الصالح خضير، **رئيس مصلحة الزكاة بمقر مدرية الشؤون الدينية والأوقاف بالوادي**، يوم 2017/04/11.

[17] المنشور الوزاري، **رقم 01 المؤرخ في 01 مارس 2015**، وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، الجزائر.

[18] مقابلة شخصية، مع السيد محمد الصالح خضير، مرجع سبق ذكره.

المطلب الثالث: استثمار أموال صندوق الزكاة بولاية الوادي.

في هذا المطلب تطرقنا إلى استثمار أموال صندوق الزكاة بولاية الوادي.

الفرع الأول: نشأة صندوق استثمار أموال الزكاة.

من أجل تفعيل دور صندوق الزكاة الجزائري في الحياة الاقتصادية والاجتماعية وتطبيق الإستراتيجية العامة لنشاطات الصندوق الهادفة لدعم مشاريع الشباب البطال المستحق للزكاة، فإن وزارة الشؤون الدينية والأوقاف باعتبارها المشرف على نشاطات الصندوق وقعت اتفاقية تعاون مع بنك البركة الجزائري ليكون وكيلا تقنيا في مجال استثمار أموال الزكاة وعلى أساسها تم إنشاء صندوق استثمار على مستوى بنك البركة الجزائري يسمى (صندوق استثمار أموال الزكاة) وحدد رأس المال الابتدائي لصندوق استثمار أموال الزكاة: 60.000.000,00 دج، ويمكن للوزارة إضافة موارد مالية كزيادة لرأس مال هذا الصندوق إذا ما دعت الضرورة إلى ذلك. ونسبة 37.5 % من حصيلة الزكاة المخصصة للاستثمار تكون رأسمال صندوق استثمار الزكاة وتوزع لفائدة الشباب البطال من الفقراء على شكل قروض حسنة[19].

الفرع الثاني: تعريف القرض الحسن.

القرض الحسن هو قيام شخص أو جهة ما بتقديم جزء من ماله لشخص آخر على أن يقوم هذا الأخير برد المبلغ المقتَرَض لصاحبه في الموعد المحدد وهو مباح شرعا طالما لم يتم تقاضي أية زيادة أو عمولة أو منفعة نظير الأجل[20]. ويعتبر القرض الحسن من الآليات الفعالة لتنشيط المال في الأوجه الشرعية وفي المشاريع التي تعود بالخير وتحقق مبدأ التكافل الاجتماعي بين أفراد المجتمع[21].

الفرع الثالث: خصائص القرض الحسن.

يمتاز بالخصائص التالية:

- عدم التعامل بالفائدة.
- الاستثمار في المشاريع الحلال.
- ربط التنمية الاقتصادية بالتنمية الاجتماعية.

الفرع الرابع: تمويل صندوق الزكاة للمشاريع المصغرة للشباب.

إضافة إلى الدور الأساسي الذي يقوم به صندوق الزكاة في تحصيل الزكاة وصرفها على مصارفها الشرعية خاصة منهم الفقراء والمساكين، فإنه يقوم أيضاً بتمويل المشاريع المصغرة للشباب بصيغة القرض الحسن، وهذا بغية تفعيل دور الصندوق في الحياة الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر. كما أن

---

[19] عائشة لحنط، **إدارة استثمار أموال الزكاة بصيغة المشاركة مع البنك الإسلامي**، دراسة حالة الصندوق الزكاة وبنك البركة بالجزائر، مرجع سبق ذكره، ص ص64-65.

[20] نعيم نمر داوود، البنوك الإسلامية نحو الاقتصاد الإسلامي، ط1، دار البداية، عمان، 2012، ص203.

[21] ليازيد وهيبة، **دور صندوق الزكاة في مكافحة الفقر حالة الجزائر**، بحث مقدم للملتقى الدولي للمالية الإسلامية، بعنوان: الرؤية الإسلامية لمقاومة الفقر والبطالة عن طريق الزكاة والأوقاف والتمويل المصغر، بصفاقص، تونس، أيام 27-28-29 جوان2013، ص07.

هذه السياسة تدخل ضمن الإستراتيجية العامة للصندوق، بحيث تستند إلى مقولة سيدنا عمر رضي الله عنه لموزعي الزكاة: "إذا أعطيتم فأغنوا"، أو ترتكز على فكرة يتبناها القائمون على الصندوق مفادها: "لا نعطيه ليبقى فقيراً إنما ليصبح مزكياً".

ومن هذا المنطلق، فإن وزارة الشؤون الدينية والأوقاف أمضت اتفاق تعاون مع بنك البركة الجزائري ليكون وكيلاً تقنياً لها في مجال استثمار أموال الزكاة ودعم مشاريع تشغيل الشباب، خاصة المصغرة منها، حيث تنص الاتفاقية المبرمة بين وزارة الشؤون الدينية والأوقاف وبنك البركة الجزائري على أن يقوم الصندوق بتمويل بعض المشاريع المتمثلة في:

- تمويل مشاريع الصندوق الوطني للتأمين على البطالة.
- تمويل المشاريع المصغرة.
- دعم المشاريع المضمونة لدى صندوق ضمان القروض التابع لوزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- مساعدة المؤسسات الغارمة القادرة على الانتعاش.
- إنشاء شركات بين صندوق استثمار أموال الزكاة وبنك البركة الجزائري[22].

وإذا كانت الاتفاقية تنص على تمويل ودعم كل هذه الأنواع من المشاريع المصغرة، فإن الواقع العملي ونظراً للقدرات التمويلية المحدودة للصندوق أثبت أنه لم يتكفل بتمويل كل تلك الأنواع بل بعدد محدود جداً من المشاريع وفي إطار صندوق الزكاة، على أساس أن الأنواع الأخرى لها مصادرها التمويلية الأخرى خاصة من الهيئات الحكومية.

[22] لزهر قواسمية وبراهمي سمية وآخرون، **الصندوق الجزائري.... رؤية حديثة لجمع وتوزيع استثمار الأموال**، مداخلة في الملتقى الدولي الثاني للمالية الإسلامية بعنوان الرؤية الإسلامية لمقاومة الفقر والبطالة عن طريق الزكاة والأوقاف والتمويل المصغر، بصفاقس، تونس، أيام 27-28-29جوان 2013، ص ص65-66.

جدول رقم (02–01): حصة الاستثمار من الحصيلة الإجمالية للزكاة لولاية الوادي.

السنة	الحصيلة الإجمالية	المبالغ المخصصة للقرض الحسن بالدينار الجزائري 37,5%
2008	5,500.000.00	2,062.500.00
2009	/	/
2010	/	/
2011	/	/
2012	129,170.666.66	4,843.900.00
2013	9,600.000.00	3,600.000.00

المصدر: مديرية الشؤون الدينية والأوقاف لولاية الوادي .

يلاحظ على هذا الجدول مايلي:

سبب عدم منح مبالغ للاستثمار سنة 2005 هو عدم وجود حساب بنكي لصندوق الزكاة في بنك البركة الذي يمول استثمارات صندوق الزكاة، ومع كون تجربة الاستثمار في بدايتها بقي هذا المبلغ مرصد في الحسابات البريدية لصندوق الزكاة المحلي إلى غاية سنة 2008.

السنوات 2009،2010،2011 لم تتجاوز فيها الحصيلة 5ملايين دينار جزائري، لذلك لم يكن فيها نصيب مخصص للاستثمار، وبالتالي تُضاف حصته إلى حصة الفقراء والمساكين التي تقدر بـ 50 % والنسبة الباقية أي 12.5 % هي حصة العاملين عليها .

المبحث الثالث: دراسة إحصائية لصندوق الزكاة بولاية الوادي.

وجد صندوق الزكاة لولاية الوادي، من أجل تسهيل فريضة الزكاة وأدائها على أكمل وجه، وهناك ثلاثة أنواع من الموارد الأساسية لصندوق الزكاة، هي زكاة الفطر، زكاة المال، زكاة الزروع والثمار وتختلف حصيلة هذه الأموال.

وفي هذا المبحث سنقوم بعرض بعض الأرقام المتعلقة بالممولين لصندوق الزكاة المحلي والمستفيدين منه.

المطلب الأول: موارد صندوق الزكاة المحلي.

تطرقنا في هذا المطلب إلى موارد صندوق الزكاة المحلي.

أولا: زكاة المال وزكاة الزروع والثمار.

جدول رقم (02–02): مداخيل زكاة المال وزكاة الزروع والثمار من سنة 2005 إلى غاية 2015.

السنة	مداخيل زكاة المال بالدينار الجزائري	مداخيل زكاة الزروع والثمار بالدينار الجزائري
2005	5.500.000.00	/
2006	1.710.000.00	/
2007	/	/
2008	742.000.00	/
2009	1,875.000.00	600,000.00
2010	4.800.000.00	/
2011	7.120.000.00	/
2012	12.255.000.00	/
2013	1,444.600.000	2,220.000.00
2014	606,000.000	4,115.000.00
2015	1,823.500.000	8,110.000.00

المصدر: من إعداد الطالبات بناء على معطيات الملحق رقم 04.

من خلال هذا الجدول يتضح أن مداخيل زكاة المال في تزايد مستمر خلا ل السنوات الأولى وهذا راجع لثقة المتعاملين بصندوق الزكاة إلا أنه في سنة 2007 شهد الصندوق المحلي للزكاة انعدام المداخيل بسبب عدم دفع المزكين لزكاتهم نظرا لتزعزع ثقة المتعاملين به وفي سنة 2008 وإلى غاية سنة 2015 عادت المداخيل في تنامي, أما بالنسبة لمداخيل زكاة الزروع والثمار في سنواته الأولى كانت منعدمة بسبب عدم وجود حملات إعلامية تعرف بهذا

النوع من الزكاة, وبدأت مداخيله في سنة 2009 بمبلغ 600,000.00 دج ثم انقطعت المداخيل في السنوات الموالية لها بسبب عدم وجود مزكين وفي السنوات 2013 و2014 و2015 شهدت ارتفاع متزايد

ثانيا: زكاة الفطر.

الجدول رقم (02-03): مداخيل زكاة الفطر من فترة 2005 إلى غاية 2015.

السنة	المداخيل بالدينار الجزائري
2005	1,002.158.00
2006	1,152.870.00
2007	1,415.825.00
2008	1,804.500.00
2009	2,232.237.00
2010	3,668.640.00
2011	2,828.800.00
2012	3,085.645.00
2013	3,036.768.00
2014	4,504.170.00
2015	4,147.525.00

المصدر: من إعداد الطالبات بناء على معطيات الملحق رقم 04.

من خلال الجدول أعلاه يتبين أن مداخيل زكاة الفطر في تزايد مستمر وذلك كون زكاة الفطر فريضة على كل مسلم وذلك لوعي المجتمع بها، حيث بلغ اقصاها 4،504.170.00 دج.

المطلب الثاني: مصارف صندوق الزكاة المحلي.

بين الشرع الحكيم مصارف الزكاة وما على عبده إلا الالتزام به، حيث يلتزم صندوق الزكاة بصرف حصيلة الزكاة تبعا لقواعد الشريعة الإسلامية المبينة في القرآن الكريم والسنة النبوية وفي هذا المطلب سنبين حصيلة المستفيدين من أنواع الزكاة الثلاثة (زكاة الفطر وزكاة المال وزكاة الزروع والثمار) والمستفيدين من القروض الحسنة.

أولا: المستفيدين من زكاة الفطر.

جدول رقم(02-04): يبين عدد المستفيدين من زكاة الفطر التي يجمعها صندوق الزكاة من فترة 2005-2015.

السنة	المبالغ الموزعة على المحتاجين بالدينار الجزائري	عدد المستفيدين
2005	1,002.158.00	1067
2006	1,152.870.00	1247
2007	1,416.825.00	1219
2008	1,804.500.00	1248
2009	2,232.237.00	1016
2010	3,668.640.00	2459
2011	2,828.800.00	1510
2012	3,085.645.00	1298
2013	3,036.768.00	3036
2014	4,504.170.00	1936
2015	4,147.525.00	1765

المصدر: من إعداد الطالبات بناء على معطيات الملحق رقم 04.

استنادا إلى البيانات المبينة في الجدول رقم (02-04) أعلاه فإن عدد المستفيدين من زكاة الفطر في تطور تدريجي خلال الفترة الممتدة من 2005 إلى غاية 2011 حيث سجل صندوق الزكاة 9766 مستفيد من زكاة الفطر ونستطيع تفسير هذه الزيادة الملحوظة في عدد الفقراء المستفيدين من صندوق الزكاة إلى زيادة عدد المزكين من جهة، و الدور التنظيمي الذي يقوم به صندوق الزكاة من جهة أخرى.

إلا أن في الفترة الممتدة من 2012 إلى غاية 2015 سجل صندوق الزكاة 8044 مستفيد ونرجح إلى أن هذا الانخفاض في عدد المستفيدين يعود سببه إلى تحسن ظروف بعض المستفيدين وخروجهم من دائرة المستحقين.

ثانيا: المستفيدين من زكاة الأموال وزكاة الزروع والثمار.

جدول رقم(02-05) عدد المستفيدين من زكاة المال والزروع والثمار التي جمعها الصندوق من الفترة 2005 إلى غاية 2015.

السنة	المبالغ الموزعة على المحتاجين من زكاة المال بالدينار الجزائري	عدد المستفيدين	المبالغ الموزعة على المحتاجين من زكاة الزروع والثمار بالدينار الجزائري	عدد المستفيدين
2005	1,608.000.00	268	/	/
2006	1,496.250.00	748	/	/
2007	00	00	/	/
2008	6,462.250.00	251	/	/
2009	1,684.000.00	842	600.000.00	219
2010	4,704.000.00	1568	/	/
2011	6,888.000.00	1722	/	/
2012	7,042.800.00	1760	/	/
2013	11,835.000.00	2367	2.220.000.00	444
2014	19,450.000.00	3890	4,115.000.00	823
2015	10,125.000.00	2025	8,110.000.00	1622

المصدر: مدرية الشؤون الدينية والأوقاف لولاية الوادي .

استنادا إلى البيانات المبينة في الجدول رقم (02-05) أعلاه فإن عدد المستفيدين من زكاة الأموال في تزايد مستمر من الفترة 2005 إلى غاية 2015 بسبب تزايد المداخيل من هذا النوع من الزكاة، إلا أنه في سنة 2007 لا توجد مداخيل وهذا السبب بيناه سابقا، بينما زكاة الزروع والثمار لم تكن مفعلة في السنوات الأولى نتيجة ضعف الحملات التحسيسية بهذا النوع من الزكاة، وبدأت الاستفادة منها سنة 2009 ليصل عدد المستفيدين إلى 219 مستفيد ويبقى في زيادة مستمرة ليصل في سنة 2015 إلى 1622 مستفيد.

بينما في السنوات 2012،2011،2010 لم يكن هناك مستفيدين لعدم وجود مداخيل.

ثالثا: المستفيدين من الزكاة على شكل قروض حسنة.

جدول رقم(02– 06): عدد المستفيدين من زكاة على شكل قروض حسنة التي جمعها صندوق الزكاة للفترة من 2005 إلى غاية 2015.

السنة	المبالغ المخصصة للقرض الحسن بالدينار الجزائري	عدد المستفيدين
2008	2,062.500.00	3
2012	4,843.900.00	23
2013	3,600.000.00	16

المصدر: مدرية الشؤون الدينية والأوقاف لولاية الوادي .

من خلال البيانات المبينة في الجدول أعلاه نلاحظ أن عدد المستفيدين من القرض الحسن مرتبط أساسا بالمبلغ المخصص له فالمبلغ المخصص للقرض الحسن مرتبط بالمداخيل المتعلقة به أي بما يقدمه المتبرعون للصندوق ونلاحظ أن عدد المستفيدين من القروض الحسنة لسنة 2012 مرتفع مقارنة بسنوات 2008 و2013.

نشير هنا إلى أن القرض الحسن يكون بمبالغ صغيرة لذلك يعتبر ضمن التمويل المصغر، كما يجب تسديده بأقساط شهرية خلال فترة لا تتجاوز الثلاث سنوات أي 36 شهراً، مع فترة سماح تمتد بين أربعة وستة أشهر حسب طبيعة المشروع.

المطلب الثالث: أثر صندوق الزكاة المحلي في التنمية المحلية.

في هذا المطلب سنتطرق إلى أثر صندوق الزكاة المحلي في التنمية المحلية من جانبيه الاجتماعي والاقتصادي.

الفرع الأول: دور صندوق الزكاة وآثاره على مستوى الحركية الاقتصادية.

إن استقطاب الموارد الزكوية التضامنية بصورة دائمة ومتجددة في الاقتصاد المحلي يؤكد المكانة الأساسية والدور الذي يلعبه صندوق الزكاة في عملية التغيير الحضاري والتنمية ويكون هذا الدور على المستويات التالية:

أولا: دور صندوق الزكاة في الحركة الاقتصادية النوعية المتعلقة بالعرض والطلب.

إن تطور صندوق الزكاة وتزايد حجم موارده يحدث حركة توازنية إيجابية بين العرض والطلب، حيث كلما تطورت العوائد والمداخيل التي يحققها صندوق الزكاة كلما تنامت القدرات الشرائية وأدت إلى زيادة الطلب الذي يساهم في تنشيط العرض للسلع والخدمات.

ثانيا: دور صندوق الزكاة في الحركية المتعلقة بالادخار والاستثمار.

إن إحياء صندوق الزكاة يؤدي إلى تحويل الموارد المكتنزة إلى مجالات الادخار وقنواته الرسمية، وبالتالي زيادة القدرات الاستثمارية وتنمية التراكم الرأسمالي في المجتمع وذلك يؤدي إلى تخصيص جزء من مدخرات الأفراد للأنشطة والمجالات التي تساهم في تطوير الاستثمار من مصادر مالية زكوية حتى يحافظ أصحاب الأموال على مدخراتهم ومواردهم لكي لا تقلل منها الزكاة في حالة عدم توظيفها واستثمارها وذلك بمعدل تخفيض للأموال المكتنزة يصل إلى 2.5 % سنويا وتستمر في التناقص حتى تبلغ مقدار النصاب[23].

ثالثا: دور صندوق الزكاة في الحركية الاقتصادية التوازنية المتعلقة بتوزيع الدخول والثروات.

إن تنامي الموارد الزكوية يساهم بشكل فعال في ترشيد عمليات توزيع الثروات والدخول سواء على مستوى التوزيع الأولي لمصادر الثروة حيث يتحول جزء من تلك المصادر إلى صندوق الزكاة، أو على مستوى توزيع عوائد عوامل الإنتاج حيث يصبح جزءا منها يوجه إلى صندوق الزكاة، أو على مستوى التوزيع التوازني حيث يتم تحويل جزء من عوائد عوامل الإنتاج المتحققة لتكوين الموارد الزكوية وتوزيع منافعها وعوائدها على الجهات والفئات المستحقة وكل ذلك يؤثر إيجابيا على حركية النشاط الاقتصادي.

رابعا: دور صندوق الزكاة في مجالات التوظيف والاستخدام.

إن إحياء صندوق الزكاة كمؤسسة مستقلة بصلاحياتها التنظيمية وسلطتها الشرعية سوف يؤثر إيجابيا على مستويات التوظيف والاستخدام سواء على مستوى العاملين والموظفين الخبراء بهذا الصندوق " العاملين عليها "أو على مستوى الأنشطة الاستثمارية والحركية الاستهلاكية التي تحدثها فتؤدي إلى التأثير الإيجابي في مجالات التوظيف والعمالة.

الفرع الثاني: الدور الاجتماعي للصندوق الزكاة.

يلعب صندوق الزكاة دورا هاما في المجال الاجتماعي والثقافي على المستويات التالية[24]:

أولا: دور صندوق الزكاة في التنمية الاجتماعية والثقافية.

تساهم الموارد الزكوية مساهمة كبيرة في الارتقاء بالجوانب الثقافية والاجتماعية وللإنسان من خلال توفيرها لفرص التعليم والرعاية الصحية والتربية البدنية والانتفاع بالسلع والخدمات الكفائية، وبالتالي كان لها دور هام في الارتفاع بالمستوى العلمي والتكويني والتربوي والارتقاء بالمستوى الاجتماعي لأفراد المجتمع رغم تقلص دورها في الوقت الحاضر.

---

[23] نعمون وهاب، عنابي ساسية، **دور الزكاة في تحقيق التنمية المستدامة دراسة صندوق الزكاة الجزائري، مداخلة** في الملتقى الدولي حول: مقومات تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاد الإسلامي، يومي03-04 ديسمبر2012، جامعة قالمة، ص ص 209- 212.

[24] نعمون وهاب، عنابي سسية، دور الزكاة في تحقيق التنمية المستدامة، نفس المرجع السابق، ص ص 213- 214.

ثانيا: دور صندوق الزكاة في الحد من انتشار الفقر.

إن رصد الموارد والإمكانيات وتخصيص منافعها على الفئات والجهات المحتاجة يساهم في الحد من انتشار الفقر واحتواء آثاره السلبية، حيث أصبح من أكبر قطاعات الاقتصاد يساهم بشكل أساسي في تلبية احتياجات أفراد المجتمع، الذين تعجز مواردهم الذاتية عن توفير متطلباتهم، فصندوق الزكاة يتميز في الانتفاع بسلعها وخدماتها بين المنتفعين على أساس دخولهم.

ثالثا: تقليص حدة التفاوت والصراع الطبقي.

إن النمو التراكمي للموارد عبر الزمن أدى إلى تحويل دائم للثروات من الطبقة الغنية إلى سائر فئات وشرائح المجتمع، فتكونت موارد كبيرة زكوية في خدمة الطبقة الفقيرة وتأمين الاحتياجات الكفائية لها، وتوفير السلع والخدمات العامة التي تستفيد منها، وهذا الوضع قلص من حدة التفاوت بين شرائح المجتمع المختلفة، من جهة وخفف من حدة الصراع الطبقي المفضي إلى توترات اجتماعية كبيرة، من جهة ثانية الأمر الذي انعكس إيجابيا على الحياة الاجتماعية.

رابعا: تأمين الاحتياجات الكفائية للمستحقين في المجتمع.

لقد ساهم صندوق الزكاة في المجالات الإنسانية المتعلقة بتلبية الكفائية للفئات المحدودة الدخل والكفاية وإن حد الكفاية يرتبط بظروف الزمان وأوضاع المكان ولذلك فإن هناك حركية في سلم وترتيب الاحتياجات تتناسب مع مستويات التقدم الاقتصادي والاجتماعي.

الفرع الثالث: آثار بعض المشاريع الممولة من صندوق الزكاة.

هناك بعض المشاريع التي يحتاج مجتمعنا إلى أن تكون ذات أولوية في التمويل، وهذا نظرا لما لهذه المشاريع من آثار اجتماعية واقتصادية بالغة الأهمية، يمكننا أن نصنفها كما يلي[25]:

- ✓ **المشاريع الطبية وشبه الطبية، والتي تتميز بكونها:** تضمن العلاج بتكلفة أقل: حيث يمكن أن يكون هذا أحد الشروط التي يفرضها الصندوق قبل تمويل المشروع، وقد يتجلى ذلك من خلال الدراسة الاقتصادية للمشروع والأسعار التي يقترحها.
  - تضمن مناصب شغل دائمة: أيضا كل مشروع من هذا النوع لا بد أن يتضمن توظيفا للطاقات العاطلة في المجتمع، والتي تعتبر عالة عليه.

[25] فارس مسدور، **إستراتيجية استثمار أموال الزكاة**، رسالة المسجد، وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، 2003، الجزائر، ص 4.

- استمرارية التدفقات النقدية: مثل هذه المشاريع غالبا ما يكون مربحا، خاصة إذا كانت نوعية الخدمات راقية.

✓ **المشاريع الحرفية تتميز بكونها: تضمن استمرار الحرف**: خاصة التقليدية منها والتي بذلت من أجل الحفاظ عليها جهود بالغة الأهمية.

- تضمن مناصب شغل دائمة: فالحرفي المتمسك بحرفته يحاول دائما مسايرة التطورات الحاصلة فيها وهذا ما يضمن استقرارا في مناصب الشغل.
- تدفقات نقدية مستمرة: يتزايد الاهتمام بالحرف خاصة التقليدي منها في ظل الانفتاح الاقتصادي، وأيضا رجوع المجتمع إلى الاهتمام أكثر بالحرف التقليدية خاصة في أشغال البناء، والزخرفة والنسيج...الخ

✓ **تكاليف تمويلها معتدلة:** وهذا لكونها مشاريع صغيرة أو مصغرة وقد تكون متوسطة إن استدعت الضرورة لذلك.

من هذه المشاريع ما يلي:

- النقش على الخشب
- النقش على النحاس
- صناعة الفخار التقليدي
- النسيج التقليدي
- الحجارة المنحوتة
- الحدادة
- الترصيص...الخ

✓ **المشاريع الخدماتية، والتي تتميز بكونها:**

- تستجيب لحاجات السوق: الذي برزت فيه أنشطة اقتصادية لزمت دعمها بنشاطات خدماتية قد تكون بسيطة في تركيبتها، لكنها مهمة لتوفير محيط استثماري ملائم.
- تكاليف تمويلها بسيطة: نظرا لكونها لا تحتاج إلى معدات كبيرة، بل قد نجدها تقتصر في بعض الأحيان على حاسوب وطابعة وناسخة، وقد تكون في بعض الأنشطة الحرفية في آلات يدوية بسيطة للصيانة.
- مناصب شغل مستقرة: نظرا لارتباطها بالتطورات الاقتصادية الحاصلة في بلدنا والتي تتسم بالتوسع الرتيب.

- تدفقات نقدية هامة: وهذا طبعا مرتبط بديناميكية النشاط الخدماتي الذي يجب أن يواكب التطورات المختلفة الحاصلة في المحيط.

من هذه المشاريع ما يلي:

- مكاتب الدراسات
- خدمات الهاتف – الانترنيت
- خدمات الصيانة
- خدمات الإعلام الآلي
- خدمات التكوين البسيط (الخياطة– الحلاقة ...الخ)
- خدمات الدروس المسائية (للمقبلين على امتحانات شهادة الثانوية مثلا)
- الصيانة في مختلف المجالات
- دور الحضانة
- المغاسل الآلية
- البستنة

✓ **المشاريع الإنتاجية**، تتمتع بمجموعة من الميزات نلخصها فيما يلي[26]:

- توظيف أكبر: وهذا يرجع في بعض الأحيان إلى أنها تأخذ شكل مؤسسات متوسطة.
- تكاليف مرتفعة نوعا ما: نتيجة ارتفاع أسعار المعدات والآلات التي تحتاجها.
- تدفقات نقدية هامة: تعكس الضخامة النسبية للمشروع.

من هذه المشاريع ما يلي:

- صناعة الألبسة
- صناعة الأغذية
- صناعة الأثاث
- صناعة مواد البناء البسيطة.

✓ **المشاريع الفلاحية**:

- توظيف أكبر: وهذا لكونها لا تحتاج إلى عدد كبير من المؤهلين، وأن اكتساب تقنياتها لا يتطلب قدرات فكرية راقية.
- تكاليف شبه ثابتة ومتوسطة: وهذا مرتبط بطبيعة النشاطات الفلاحية الممولة وحجمها.
- مردود أكبر: خاصة في الفترات التي تتميز بوفرة المياه والأسمدة.

[26] فارس مسدور، استراتيجية استثمار أموال الزكاة، مرجع سبق ذكره، ص ص 5– 6.

- تدفقات نقدية متباينة: تعكس تطور مردود في المشروع والقدرة على المنافسة في السوق.

من هذه المشاريع مثلا:

- تربية النحل
- تربية الدواجن
- تربية الماشية
- المشاتل...الخ.

خلاصة الفصل:

يعتبر صندوق الزكاة مؤسسة دينية اجتماعية تقوم بجمع وتوزيع الأموال وفق لأحكام شرعية وقانونية وهو يعمل تحت إشراف مديرية الشؤون الدينية والأوقاف وله ثلاث لجان (اللجنة الوطنية والقاعدية والولائية) ويعمل صندوق الزكاة المحلي على جمع أموال الزكاة عن طريق الصناديق المسجدية أو عن طريق الحوالة البريدية ويتم توزيعها على الفئات المخصصة لها، كما تؤدي الزكاة دورا فعالا في المجالين الاقتصادي والاجتماعي.

ومن خلال الدراسة الميدانية اتضح لنا أن صندوق الزكاة لولاية الوادي ساهم في التقليل من ظاهرة الفقر ومشكلة البطالة وفتح باب من أبواب الرزق عن طريق استثمار جزء من أمواله في مشاريع صغيرة لفائدة الشباب البطال عن طريق استخدام آلية القرض الحسن، وبذلك مساهمته في دعم التنمية المحلية. وقد تبين لنا أن صندوق الزكاة بحاجة إلى وضع قانون متطور ينظم الزكاة ويضع الضوابط الكفيلة بأدائها لتؤدي دورها في المجتمع بما يكفل تحقيق أهدافها، إلا أننا لا يمكن أن نهمل ما وصل إليه هذا الصندوق من إنجازات.

تمثل فريضة الزكاة إحدى الأسس التي ينهض بها المجتمع وهي من أقوى العوامل في تحقيق الأخوة الإيمانية بين الناس والتكافل الاجتماعي والتنمية المحلية، إذا أحسنا تفعيلها كما يقول علماء الاقتصاد، ولا يتم تحقيق ذلك إلا إذا قامت الدولة بتطوير العمل الرسمي لصندوق الزكاة من خلال الالتزام الرسمي بدفع هذه الفريضة الدينية. وينبغي التأكيد على أن استثمار أموال الزكاة لابد أن يكون تحت المراقبة الدائمة، ووضع الضوابط احتياطا لحق الفقراء والمساكين. فليست الغاية من استثمار أموال الزكاة أن يصبح العاملون في صندوق الزكاة أغنياء، بل الغاية من ذلك حتى لايظل الفقير فقيرا والمسكين مسكينا، ولا أن تكون الزكاة مجرد أخذ مال من الغني وصرفه للمستحق فحسب. ولذلك كان لتفعيل الزكاة أثر في التنمية المحلية.

أولا:اختبار الفرضيات.

من خلال الدراسة نثبت اختبار صحة أو خطأ الفرضيات.

1. الزكاة ركن من أركان الإسلام ذات الاهتمام الكبير والواسع لما تلعبه من دور في تحسين الحياة الاقتصادية والاجتماعية وهدا ما يؤكد صحة الفرضية الأولى.
2. يتم جمع أموال الزكاة من مختلف مصادرها ويتم توزيعها على مصارفها كما يتم تخصيص جزء معين محددة لتمويل مشاريع استثمارية صغيرة وفق صيغ شرعية وهدا ما يؤكد صحة الفرضية الثانية.
3. زيادة الطلب الاستهلاكي الناتج عن توزيع الزكاة، يؤدي لارتفاع الطلب الاستثماري، وبالتالي زيادة فرص العمل والدخول، وبالتالي زيادة مستوى الرفاه الاجتماعي والاقتصادي وهدا ما يثبت صحة الفرضية الثالثة.
4. يعتبر القرض الحسن أداة مثلى لتخفيض نسب البطالة في المجتمع، وتوفير التمويل اللازم لمن يرغب في إقامة مشاريع صغيرة مثل النساء الماكثات في البيوت وهذا ما يثبت صحة الفرضية الرابعة.

ثانيا: نتائج البحث.

توصلنا في هذه الدراسة إلى عدة نتائج أهمها:

1. الزكاة فريضة دينية ومالية، إذ تحقق للمزكي الطهارة والبركة والنماء في أمواله، كما تحقق للأفراد المجتمع الأخوة والتكافل فيما بينهم.
2. الزكاة أداة إنتاج وأداة تمويل وأداة توظيف للأيدي العاملة.
3. للزكاة أنواع متعددة، ومجالات واسعة تشمل كافة النواحي الاجتماعية والاقتصادية.
4. إن للزكاة دورا هاما في هيكلة الاستهلاك في المجتمع المسلم، بما لا يكاد يوجد دون وجودها.
5. صندوق الزكاة هو مؤسسة دينية اجتماعية تعمل تحت إشراف وزارة الدينية والأوقاف والتي تضمن له التغطية القانونية.
6. يعاني صندوق الزكاة لولاية الوادي من مشكلة تذبذب ثقة جمهور المزكين بمصداقيته مما نتج عنه تذبذب نسب المداخيل وقلتها.

7. تعتبر الزكاة أداة فعالة لحفز الأموال والثروات المعطلة والصالحة للنماء للمشاركة في الإنتاج
8. وتعمل الزكاة على تحويل الموارد المكتنزة إلى مجالات الادخار وقنواته الرسمية وبالتالي زيادة القدرات الاستثمارية.
9. إن إنفاق الزكاة في مصارفها يزيد من حجم الاستهلاك.
10. تلعب الزكاة دورا هاما في التخفيف من آثار التضخم عن طريق الجمع و التحصيل.
11. لم يسجل صندوق الزكاة بولاية الوادي سوى حصائل قليلة مقارنة بالمقدار الحقيقي الذي يمكن توفيره مع نمو بطيء وإنخفاض أحيانا، بسبب إحجام الناس عن وضع أموالهم في الصندوق.
12. الفتاوى بعدم شرعية استثمار أموال الزكاة، والتركيز على جمعها إلا في المناسبات.

ثالثا: التوصيات.

هناك مجموعة من التوصيات التي تساعد على ترقية صندوق الزكاة منها:

1. ضرورة بذل صندوق الزكاة المزيد من الجهود التي من شأنها أن تغرس الثقة في نفوس المزكين لدفع زكاتهم له، وذلك من خلال توعية المجتمع بدور هذه المؤسسة والشفافية في إدارتها والإعلان عن نتائجها.
2. تخصيص جهاز مراقبة ومتابعة للمستفيدين من الاستثمار لأجل إنجاح المشاريع وضمان استرجاع الأموال المقرضة، فيصبح بذلك المستفيد من الاستثمار مزكيا بعد نجاح مشروعه.
3. تقنين فريضة الزكاة لكي تصبح إجبارية على الأفراد.
4. الاستفادة من التجارب الناجحة في آليات التسيير لبعض صناديق الزكاة في دول أخرى.

رابعا: آفاق الدراسة.

1. كيف يمكن تعزيز الثقة بين المزكين وصندوق الزكاة، وتوطيد العلاقة بينهما؟
2. كيف يمكن للدولة أن تجعل كل أموال الزكاة تحت تصرف صندوق الزكاة؟
3. كيف يمكن تطبيق نظام إلزامي للزكاة؟

ونسأل الله إن يعلمنا ما ينفعنا وان ينفعنا بما علمنا وان يزدنا علما، وما كان فيه من خطأ فمنا ومن الشيطان وما كان صوابا فمن الله وحده، هدا ما تيسر إيراده وآخر دعوانا أن الحمد الله رب العالمين وصلى الله على رسوله الأمين وعلى اله وأصحابه أجمعين.